اتفاق "تعرية اسرائيل"..و"صحوة العرب"!

كتب حسن عصفور*/ بعيدا عن السلوك الذي يتحكم في رد الفعل الرسمي وغير الرسمي من ايران، سلوكا سياسيا ومواقفا تثير "الريبة" أو الغضب منها، الا أن الاتفاق حول "النووي الايراني" مع الدول الغربية (5+1) يشكل "خطوة استراتيجية هامة"، ويمكن وصفها بـ"تاريخية" كما قال عنها الرئيس الأميركي، كونها تضع أسسا ومرتكزات لاعادة صياغة المعادلات الاقليمية عامة، والموقف من "النووي الاسرائيلي" خاصة، وبالتالي ليس من الخطأ قياس رد فعل دولة الكيان بميزان من ذهب نحو الاتفاق..

يفتح الاتفاق الباب واسعا امام الدول العربية كافة والفلسطيني خاصة، لوضع "المشروع النووي" لدولة الكيان الاسرائيلي على طاولة البحث، والعمل على مطاردته كي يخضع أولا للرقابة الدولية، ضمن معايير معلومة أقرتها وكالة الطاقة النووية، وثانيا ازالة الإدعاء الكاذب، ومنذ سنوات استخدمته حكومات الكيان المتلاحقة ذريعة لإرهابها وعدوانها في المنطقة، بمسمى "الخطر النووي ايراني"، وتجاوب الغرب السياسي مع تلك الإدعاءات، سواء كانت كذبا أم بعضا من الحقيقة..

ولذا، لم يكن التحالف بين جمهوريي اميركا وحكومة نتنياهو، والتحدي الوقح لاستخدام بيبي ضد الاتفاق، "تعبيرا" عن "مصلحة شرق أوسطية" أو إقليمية، بل جاء في سياق "التلاعب الداخلي" في ظل صراع السياسة والانتخابات، وايضا كشف مدى أهمية "العصا الترهيبية" لدولة الكيان في المعادلة المركزية للولايات المتحدة في اطار الترتيب الإقليمي، وهو ما يكفي وحده سببا لكي لا يكون أي عربي ضد هذا الاتفاق، بعيدا عن الخلاف السياسي من المنهج الايراني تجاه قضايا عربية رئيسية، وخاصة احتلالها جزر اماراتية وموقفها من الأحواز، وكثير غيرها، لكنها قوة اقليمية لا يمكن تجاهلها بالطريقة الساذجة التي يحاول البعض أن يرسمها طريقا ومنهجا للتعامل معها، على قاعدة مذهبي" سنة وشيعة"، صراع كان لدولة الكيان والولايات المتحدة وقبلهما بريطانيا دورا مركزيا في تعميمه..

لسنا في بحث تاريخي فكري للعلاقة المذهبية، ولكننا أمام "إتفاق" يفتح الباب واسعا لصياغة اقليمية جديدة، ترفع من القيمة الاستراتيجية للدولة العربية، بل وقدرتها على وضع إسس جديدة لمجمل علاقاتها الدولية، وبالتحديد مع الدول الغربية، إن أحسنت قراءة مفعول الاتفاق ونتائجه..

ليس عيبا سياسيا أن تستفيد الدول العربية من نتائج الاتفاق النووي، بل هو ضرورة واجبة لتغيير شروط العلاقة غير المتكافئة أو التابعة أو الخاضعة، حسب القدرة، بينها والولايات المتحدة وغيرها من الدول المعروفة باسم "الاستعمارية"..والامكانية باتت قائمة بدلا من "اطلاق عويل سياسي"، أو التعبير عن "مخاوف" لم يعد يجدي معها نفعا أن تنتظر "قوة من خارجها"، اعادة ترتيب أوراق القوة التي تمتلك..

ولذا يمكن اعتبار قرار قمة شرم الشيخ الأخيرة بتشكيل "قوة عربية عسكرية مشتركة" خطوة استبقاية لرفع المكانة السياسية للدول العربية في صراع "الإرادات"، وفرض حقائق جديدة بعد أن بدأت الولايات المتحدة وتحالفها يفقد الكثير من هيبته، بل وإنكشفت للبعض أنه لا يوجد قيمة لعلاقة معها فيما لو كان لها "مصلحة" في زاوية أخرى..لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل هناك مصالح دائمة..ذلك المبدأ الذي تستخدمه قوى الغرب، سواء وصمت بالاستعمارية أم لا..

اعادة التفكير بصياغة العلاقة بعيدا عن بعض الخلافات السياسية الطارئة قد يكون عنصرا استراتيجيا للموقف العربي، وهو ما يعني أن تعيد بعض الدول العربية موقفها من العلاقة مع الاتحاد الروسي، وتطويرها لتصبح "معادل استراتيجي" لتحفظ مكانتها وقيمتها في المعادلة الدولية، وخاصة أن "الاتحاد الروسي" بدأ في صياغة أسس جديدة للعلاقات الدولية، تقترب كثيرا من الرؤية الاستراتيجية العربية مصالحا وقيما، وهو ما تفتقده أصلا العلاقة مع اميركا..

وبلا شك، فالاتفاق يمثل فرصة ذات بعد تاريخي، ليس بما له من انعكاس على الوضع الأمني -السياسي في المنطقة، بل بما يشكله من اعادة صياغة العلاقة العربية - العربية أولا، والعلاقة العربية الايرانية ثانيا، من خلال تشكيل فرق عمل تبحث اسس جديدة للعلاقة المستقبلية، دون وضع العراقيل السياسية - المذهبية في طريق التفكير الاستراتيجي للعلاقة العربية - الايرانية..

لا يمكن اتفاق ايران مع الدول الغربية على أحد أهم اسلحتها الاستراتيجية، ويتم وضع إسس جديدة للعلاقات بينهما، رغم "العداء السياسي المعلن"، ومسميات حملت وصف "الشيطان الأكبر"، دون أن تقف ايران والدول العربية أمام علاقتهما التي تقل كثيرا عما كان مع اميركا وتحالفها..

والمراجعة السياسية لا يعني أن كل المطبات والعراقيل أوالخلافات سيتم حلها بشكل فوري وسريع، بل هناك ما سيبقى وما يمكن أن يبرز أيضا، لكن البحث في وضع منظومة لحل الخلافات، والسيطرة على كل ما يمكن أن يشكل خطرا على تفجيرها، يمثل خطوة لا بد منها، ويمكن أن تكون قريبا لو أن الدول العربية انطلقت من رؤية البحث عن الحل وليس استدعاء الخلافات..

وبالتأكيد، فإن روح القمة العربية الأخيرة في شرم الشيخ، وعودة مصر بروحها القومية الجديدة، المتعاونة وليس المتصادمة، وقدرتها الاقليمية بقادرة على صياغة اطار جديد للعلاقة الايرانية العربية..

لا يجوز أن يستمر البعض العربي بخطف روح العمل نحو الحل السياسي، والغاء كل ما من شأنه استدعاء روح العداء بحق أو بدونه، ولوضع اسس جديدة للتعامل الدولي - الاقليمي، شرط ان يعي البعض أن المكانة الاقليمية العربية لا تأت برضا أميركا او موافقتها، وليكن الاتفاق النووي حافزا فقط للتفكير قبل أن يكون مثالا سياسيا..

الاتفاق في جوهرة يشكل "فرصة سياسية تاريخية" لصياغة معادلة اقليمية - دولية جديدة، تزيد من الوزن العربي، قيمة وحضورا ودورا، وبلا شك يمكنها أن تفرض مشهد مختلفا في العلاقة مع ايران..

الاتفاق بذاته قد يكون، ايضا بوابة حصار لسياسة دولة الكيان الاستعمارية العدوانية، ليس فقط ضد شعب فلسطين، كما يظن بعض من قصيري الرؤية، بل ضد الدول العربية جمعاء، ولم يكن التعبير بأن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية كونها فلسطين، بل للدور الأخطر لدولة الكيان ضد العرب من محيطهم الى خليجهم ومن بحرهم الى بحرهم، كي لا يظن البعض أنه يحمل وزر القضية الفلسطينية منحة أو عطاء، بل هي أول أبواب حماية تلك الدول والأنظمة مهما تعددت الأسماء..

لم يكن مصادفة أن يكشف رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب بيبي نتنياهو موقفه الحقيقي من الاتفاق، ليحاول أن يقطف "ثماره" بتشريط اعتراف ايران بوجود الكيان كي يصمت..وهو شرط يكفي لوحده بلا اي شروط غيره لتعرية موقف الكيان..ورسالة إنذار للعرب كي لا يتركوا المشهد للتلاعب بين الكيان واميركا لاستغلال الاتفاق الموقع، بينما ينزو البعض العربي في حالة من الهلع غير المبرر..

الاتفاق يحمل دعوة لصحوة عربية شاملة لترسم قواعد استراتيجية لإدراك أن العرب قوة تستطيع أن تفرض شروطها، وأن تدرك ثانية، كما حدث في تشكيل قوة عربية مشتركة، أن العامل الذاتي المستند لعناصر القوة الحقيقة شرط الضرورة للبقاء والاحترام في آن..مقابل أن دولة الكيان تبحث مزيدا من الكسب على حساب العرب من خلال الاتفاق ليس لما فيه ولكن لما ليس فيه، وواحدة منها الاعتراف بالكيان دون ثمن مدفوع..

الفرصة تاريخية نعم لرسم قواعد وإطار عمل جديد مع ايران، رغم كل ما لنا عليها، لكن العلاقة لا يمكن أن تستمر بذات الآلية المريضة السائدة..الفرصة

للعرب أقوى منها لإيران لو أريد تصويب المسار نحو المصالح المشتركة والحضور الاستراتيجي العربي..

آن الأوان أن يكف العرب عن الاستمرار في لعبة الاستخدام لخدمة الغير الاستعماري..وقد يبدو "فرضا سياسيا" ان لا يلبي البعض العربي المدعو الى "قمة في كمب ديفيد" دعوة الرئيس الأميركي، وإن ذهبوا ليلتقوا أولا مع رئاسة القمة وبعض الدولة ذات الثقل المركزي لترتيب أسس العلاقة الاستراتيجية على ضوء الاتفاق..

ليذهب من يذهب في إطار رؤية متفق عليها، وليتهم يجلسون مع ايران قبل السفر لكمب ديفيد، يطلبوا لقاء معها لمعرفة اسس الاتفاق ويسمعون منها بدلا من السماع عنها..وليتم ارسال وفد لموسكو لبحث مضمون العلاقات العامة ، وعندها سيرى البعض أن وزنه تضاعف مرات ومرات قيمة وأهمية، وأن أميركا تصبح مستجدية وليس العكس..المهم أن يؤمن البعض أن قيمته تفوق جدا ما يعتقده..تلك هي البداية وذلك هو الحافز المطلوب قراءته بعد "الاتفاق النووي"..

ملاحظة: مخيم اليرموك يئن ويصرخ..هل للممثل الشرعي والوحيد دور في وقف المعاناة أم تترك لكل مارق أو طارئ لتقديم "الاسعاف السياسي - الانساني"..رحم الله الخالد!

تنويه خاص: الا نهاية لحماقة الاعتقالات المتبادلة بين أجهزة أمن قطبي المصيبة الوطنية!

*هذا المقال نشر نصا في "زاوية امد" يوم 4/ 4/ 2015..بعد المراجعة وجدت انه لا يحتاج لأي تعديل..

والحكم القارئ..

اشاعة استقالة الرئيس.."قنبلة إنشطارية"!

كتب حسن عصفور/ كثيرا ما يتحدث الرئيس محمود عباس، بأنه لا يرغب الاستمرار في مناصبه العامة بـ "مجمل الرئاسات الأربعة"، دولة ومنظمة، سلطة وحركة، وأن الوقت أزف ليجلس متفرغا لما بقي من العمر للشأن العائلي ومستمتعا بأحفاده الذين لم يمنحهم ما يكفي..

أحاديث الرئيس عباس عن "ترك الرئاسات بما حملت"، لم يؤخذ بتلك الجدية السياسية من غالبية الأطراف الفلسطنية والعربية والدولية، لسبب أنه لم يحضر "بديلا مناسبا" يمكنه أن يكون، خاصة من تنظيم الرئيس عباس، حركة فتح، فلا يوجد بها وضوح في من ينوبه لو أنه قرر الاستقالة فجأة من رئاستها، وبخصوص رئاسة السلطة، فالقانون بها يكتنفه الغموض التنفيذي، إذ ان القانون الأساسي للمجلس التشريعي لم يعد قائما، منذ الانقسام الذي شهدته الساحة الفلسطينية بعد انقلاب حماس..

ولو قرر الرئيس عباس اعلان "دولة فلسطين" فجأة، تنفيذا لقرار الأمم المتحدة الخاص بالاعتراف بها عام 2012، يصبح المنصب لاغيا بالقانون، فيما يقفز الى مكان الأهمية موقع رئاسة دولة فلسطين، وهنا تفتح باب "التفسيرات القانونية"، نتيجة غياب "دستور الدولة"، رغم انشاء لجنة له منذ سنوات لم تفعل ما يمكن الاعتداد به، سوى تصريحات بين فينة وأخرى للتذكير بأنها قائمة..ولذا يمكن أن تصبح تلك المهمة للبرلمان المؤقت الذي يشكل قوامه أعضاء المجلسين المركزي والتشريعي الى حين اجراء الانتخابات العامة للدولة..

وأخيرا يأتي موقع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حيث النظام الأساسي لها، يتيح الفرصة المؤقتة لأمين سر اللجنة التنفيذية لسد "الفراغ" مؤقتا الى حين قيام اللجنة التنفيذية بانتخاب رئيس لها..

ومن هنا تحديدا تبدأ حكاية اطلاق اشاعات استقالة الرئيس عباس من الاعلام العبري، ترافقت مع قيام الرئيس عباس بإزاحة ياسر عبدربه، وهو غير

فتحاوي، من موقع الرجل الثاني في المنظمة بحكم المنصب، والعمل على إستبداله بشخصية من حركة فتح، تجمع بين عضوية المركزية والتنفيذية، في خطوة شكلت أبرز المفاجآت السياسية الفلسطنيية في "عهد ما بعد عرفات"..

اطلاق الاعلام العبري سريعا لقرب استقالة الرئيس عباس، وبعيدا عن "الحق من اللاحق فيها"، لكنها ترمي لفتح باب "صراع فلسطيني - فلسطيني مبكر" على مناصب "الرئاسات الأربع"، خاصة مع فقدان وجود شخصية تاريخية مركزية فلسطينية يمكنها أن تكمل مسار "جيل القيادة الأولى" بسبب السن أو البعد او الغياب..

وقراءة متأنية في ما وراء "الإشاعة الاسرائيلية" يمكن التوقف أمام المسألة الجوهرية وهي "الحديث عن الصراع الذاتي على المناصب"، حيث ترمي فيما ترمي دولة الكيان الى تأجيج الصراع على "الخليفة المنتظر" مبكرا داخل حركة فتح أولا، بعد قرار الرئيس عباس ويقال موافقة فتح على تسمية صائب عريقات لمنصب "الرجل الثاني في منظمة التحرير"، حيث أن "مراكز القوى الفتحاوية لن تقف نمتفرجة أمام ذلك القرار المفاجئ"..ما قد يفتح باب "المعارك الجانبية داخل الحركة الأهم فلسطينيا"..

بالتأكيد، لن تقبل حركة "حماس" مطلقا بتلك الآلية التي قد يفرضها الرئيس عباس في غياب "التشاور الوطني"، بل وفي ظل الانقسام وبلا أي توافق على منصب مركزي في العمل الوطني الفلسطيني، ما يدفع حماس وتحالفها لقيادة حملة مضاعفة لحملتها ضد الرئيس عباس وربما ضد حركة فتح، وقد تطال التشكيك بمنظمة التحرير وهي التي لا تألوا ذلك بمناسبة وبدونها..

دولة الاحتلال واعلامها التقط "اللحظة الملتبسة سياسيا" لإطلاق "قنبلة إنشطارية" في المشهد الفلسطيني، وهي تعلم تماما أن قنبلتها ستعمل على فتح "معارك جانبية داخلية"، يمكنها أن تعرقل حركة الانطلاق الدولية نحو فلسطين، خاصة مع اعادة رسم المشهد الاقليمي بكامله في سياق من "التوافق السياسي" بعد توقيع "الاتفاق النووي"، وتحول المسار العسكري - السياسي

في الموضوع السوري، والانطلاقة الاوروبية المميزة لتحريك المسار السياسي في ملف الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي..

وكي لا تحقق دولة الكيان أهدافها من "قنبلتها الانشطارية"، مطلوب من الرئيس محمود عباس أن يتحدث مباشرة، وليس عن طريق نفي غير واضح من أحد مستشاريه، ويضع الشعب الفلسطيني أمام تصوراته، مقابل أن يعيد دراسة "السبل القانونية" للرئيس القادم، كي لا يفتح "معركة الشرعية السياسية - التمثيلية"، ربما تؤدي لو لم يتم بحثها بشكل متفق عليه وطنيا الى تعزيز مسار الانقسام، وفتح الباب أمام تمرير مشروع "التقاسم الوظيفي في الضفة والإنفصال السياسي في قطاع غزة"..

الرد على "القنبلة الانشطارية" الاسرائيلية بالعمل فورا على دراسة عقد "الإطار القيادي المؤقت" من أجل بحث مستقبل النظام الفلسطيني، وفقا للتوافق القانوني وليس "المزاج القانوني"..

تلك مسؤولية وطنية لا بد منها لحماية المشروع الوطني الفلسطيني وقطع الطريق على كمين "المؤامرة الاسرائيلية" التي بدأت بـ"إشاعة اعلامية"، لن تقف عندها..!

التصدي للمستقبل هو ضرورة سياسية واجبة من الرئيس عباس أولا وكل قوى الشعب ثانيا..هل تبدأ رحلة المواجهة أم تنتصر "البلادة السياسية" لتفتح الباب للأخطر!

ملاحظة: ما حدث بالأقصى من تحدي احتلالي يستوجب تحد وطني فلسطيني عام..الرد ليس بيانات تهديدية قد تنتهي مدتها بانتهاء نشرها اعلاميا..سبل الرد معلومة لمن يريد الرد!

تنويه خاص: أزمة الكهرباء في قطاع غزة تستحق توضيحيا شاملا من الجهات ذات الصلة، وهي متعددة الألقاب..طبعا افتراضا أنها لا زالت تحتفظ ببعض الاحترام للإنسان الفلسطيني عامة والغزي خاصة!

اعترافات ياسر..ومفتاح الرئيس!

كتب حسن عصفور/ ياسر عبدربه، امين سر اللجنة التنفيذية المقال بقرار "غير قانوني" حتى تاريخه، وتعيين بديلا عنه بطريقة مهينة للشرعية بكل مكوناتها، فعل فعلا حسنا بالحديث الصريح عن المشهد الفلسطيني بمختلف جوانبه، دون أن يغفل ما حدث من إجراء "غير شرعي" في أمانة سر اللجنة التنفيذية، وايضا دون أن يجعل منها "عقدة العقد"، امام القضايا الأكثر أهمية وقيمة سياسية..

ويمكن اعتبار حديث ياسر عبدربه بمثابة "اعترافات سياسية" تستحق القراءة والتعامل معها بوصفها شكلا من أشكال "المراجعة الضرورية"، ويجب أن تكون أحد أولويات "القيادة السياسية" بكل قواها، والتي بات لها عنوان ومسمى متفق عليه هو "الإطار القيادي الفلسطيني المؤقت"، الذي يجب أن يصبح "العنوان الشرعي المؤقت" في المرحلة المقبلة..

القضية المركزية التي دعا اليها ياسر عبدربه هي العمل على تجديد "المشروع الوطني الفلسطيني"، بعد أن وصل المسار الطويل الذي تم اعتماده في المرحلة الماضية الى طريق النهاية، وتلك المهمة واجبة على كل قوى الشعب الفلسطيني دون استثناء..

دعوة عبدربه لدورة اجتماعات تعقدها اللجنة التنفيذية تشكل خطوة هامة، ولكنها لن تؤدي الى تحقيق القضية الجوهرية - المركزية التي دعا اليها، وهي تجديد المشروع الوطني، لأنها بتكوينها الراهن تفتقد الى قوى رئيسية لم يعد بالامكان تجاهلها، ولذا لا مجال للمراجعة الوطنية الشاملة، والعمل لمواجهة المرحلة المقبلة ضمن رؤية وطنية بديلة دون مشاركتها، بعيدا عن أي ملاحظات على سياسة طرف منها، وبالتحديد حركة حماس..

مفتاح "تجديد المشروع الوطني" يبدأ بتقييم المرحلة السياسية تقيما كاملا وشاملا، سواء فريق "المفاوضات" أو الفريق الذي رفضها، بعيدا عن من أخطأ او اصاب، فالتجربة أكدت أن الأخطاء لم تترك طرفا فكلاهما ارتكب

منها ما يستوجب الاعتراف بها، للانطلاقة العملية لمشروع التجديد، وكسر حالة "النرجسية السياسية" التي أصابت طرفي المعادلة..

ويصبح لزاما وضروريا من أجل صياغة جديد المشروع الوطني، ان يتم العمل وفورا على دعوة الاطار القيادي المؤقت، ليكون هو الوعاء الشامل لذلك المسار، وتلك مسؤولية يتحملها الرئيس محمود عباس، وبيده بحكم مكانته الشرعية الدعوة الفورية لعقد "الاطار القيادي المؤقت"، ليتحمل المسؤولية التاريخية في اعادة شباب "المشروع الوطني الفلسطيني"..

وتكتسب تلك الدعوة في هذا التوقيت أهمية تاريخية - استثنائية، لمواجهة المشروع الاسرائيلي الذي بدأت ملامحه تنكشف، بل وبعضها بات قريبا من التنفيذ، سواء ما يتعلق بفصل قطاع غزة، او "مشروع التقاسم الوظيفي في الضفة الغربية"، ولذا فدعوة الاطار تشكل الخطوة الإولى ليس للبدء في صياغة الجديد الوطني، ولكنها ايضا الخطوة الإولى المركزية لهزيمة مشروع دولة الكيان، وقطع الطريق على مؤامرة خلق مراكز تمثيلية فلسطينية متعددة الأطراف والمواقع، المؤامرة التي بدأت حكومة الكيان بتطبيقها من خلال "حزمة التسهيلات المقدمة الى حماس"، من وراء ظهر السلطة الوطنية ودون تنسيق معها..

من خلال "الإطار المؤقت - العنوان الشرعي الجديد"، تبدأ "الانطلاقة الوطنية الفلسطينية" في مرحلتها الجديدة على طريق تجسيد واقع سياسي بديل، من خلال اعلان دولة فلسطين فوق أرض فلسطين، وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، اعلان يفتح الطريق لفك الارتباط من مجمل القيود الانتقالية التي رسمتها الاتفاقات السابقة، ويعيد اطلاق يد "القيادة السياسية الجديدة - المتجددة" نحو تشكيل إطر الشرعية الفلسطينية، برلمانا وحكومة ودستورا مؤقتا، واعادة النظر في الاعتراف المتبادل مع دولة اسرائيل، ليصبح الاعتراف بدولة فلسطين شرطا وضرورة، ودونها يصبح لاغيا كل ما يتعلق به من قبل فلسطين..

الاطار القيادي المؤقت وحده كفيل بانهاء مشروع دولة الكيان لفصل قطاع غزة، وفرض التقاسم الوظيفي على الضفة، وغيابه أو تجاهل قيمة ذلك الاطار التاريخية سيكون عاملا مساعدا لتنفيذ المشروع الاسرائيلي..

نعم، فمفتاح تجديد المشروع الوطني هو ذاته مفتاح هزيمة مشروع دولة الكيان، والانطلاقة تكون من "اطار الشرعية السياسية الجديدة"..ولا عقبات أمام انعقاده، ومن يرفضه اي كان سيكون هو العامل الداخلي المساعد لتمرير المؤامرة السياسية الكبرى التي تم اعدادها منذ زمن..ولا مؤامرة غيرها!

ملاحظة: طريق تحرير فلسطين لا تمر عبر الزبداني في سوريا..هكذا قال سعد الحريري تعليقا على تدخل حزب الله للدفاع عن الدولة السورية..ربما كان ذلك صوابا قبل زمن..ولكن أين هي الطريق وسط حقول ألغام امريكا وأدواتها القديمة الجديدة..يا سعد!

تنويه خاص: ان توسط حماس طوني بلير بينها واسرائيل فتلك واحدة من "طرائف المشهد الراهن"..اليس هو ذاته ما قالت به حماس ما لم يقله مالك بالخمر يوم ان كان ممثلا للرباعية..بجد ما هي مقاييس حماس للساسة والسياسيين غير مصلحتها الخاصة!

"الحكومة معلقة"..لما يا ترى!

كتب حسن عصفور/ قبل اسابيع أعلنت الرئاسة الفلسطينية عن "مهلة زمنية مدتها أيام عدة"، للتشاور الوطني العام من أجل "تشكيل - تعديل" الحكومة، مع ثبات وزيرها الأول رامي الحمدالله، وانتهت "العدة الزمنية"، بلا تشاور عملي سوى مكالمة هاتفية، مع حماس، وبلا أي تعديل او تشكيل، واستمر الحال على ما هو عليه..

ربما كان الأجدر للرئاسة، أن تمنح "الوقت الضائع" لمزيد من "المشاورات الوطنية"، وتشكيل فريق عمل حقيقي وليس وهمي للاتصال بكل مكونات الشعب، فصائلا ومنظمات مدنية وشخصيات مستقلة، للبحث في الحكومة المقبلة، وطبيعتها ودورها ومهامها ومكونها، وكان بالامكان أن ينتج عن "زمن تشاور حقيقي جاد"، وليس "زمن التمنظر" على الغير، للوصول الى نتائج عملية - سياسية أكثر تقاطعا مع المصلحة الوطنية..

ورغم عدم أصدار بيان توضيحي لما حدث من تأخير، انطلاقا من مبدأ احترام الشعب، لكن "رب ضارة نافعة"، كما قال أهلنا منذ قديم الزمان، بأن الاختلافات الشخصية بين موقف الرئاسة وموقف الوزير الأول حول مسميات بعينها للتشكيل حالت دون اجراء التعديل، الا أن ذلك نافعا ما لم تعيد الرئاسة مناقشة الأمر، مع "شركاء الوطن" بكل مسمياتهم المعلومة..

لتبدأ رحلة "التشاور الوطني"، اذا ما كان هناك إصرار على اعادة التشكيل الحكومي، من مناقشة السؤال المركزي: اي حكومة نريد وما هو طابعها العام، هل تكون حكومة لدولة فلسطين، وفقا لقرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012، ام انها حكومة لسلطة انتهى أجلها السياسي، واعترف الرئيس وبعض من اعضاء خليته الخاصة أنها لم تعد سلطة بالمعني العام، لأن دولة الاحتلال سلبتها ما لها من صلاحيات، وأحالتها الى ما يشبه سلطة ادارية بلا اسنان الا في "مجال أمني" معلوم الغاية والوظيفة..

والخيار بين حكومة الدولة وحكومة السلطة بينها فارق كبير جدا، وهو ما سيفرض طبيعة "قوام الحكومة"، بأنها "حكومة فصائلية بامتياز" كونها ستصبح حكومة لدولة فلسطين أي لكل أهل فلسطين مواطني الدولة في الداخل والخارج، فوق أرض "بقايا الوطن"، ومن هم خارجه..وبالتالي مهامها مختلفة كليا، وبرامجها وأهدافها والفئات المستهدفة هي غير ما هو قائم الان، ولذا فالضرورة الوطنية تفرض "حوارا شاملا وجادا" مع الكل الوطني حول الحكومة المقبلة من كل جوانبها..

أما إن كان الخيار ان تكون حكومة سلطة، فتلك مسألة تستوجب ايضا الاتفاق عليها، وتحديد زمنها، كون الهدف الرئيسي للشعب الفلسطيني خلال الأشهر المقبلة، وقبل نهاية العام يجب أن يكون اعلان دولة فلسطين، فلا يجوز، بل محرم وطنيا عدم الغاء المرحلة الانتقالية بكل منتجاتها، سلطة واتفاقات والتزامات قبل نهاية 2015، لتبدأ رحلة تكريس دولة فلسطين فوق أرض فلسطين..

فإن تم "التوافق الوطني" على حكومة لعدة أشهر للسلطة الوطنية، فيجب مناقشة الأمر ايضا بلا تسرع أو خطف خاص، ويمكن بحثها على اساس هل تشكل حكومة من جديد بكامل هيئتها، أم يحدث "تعديلا محدودا عليها"، وإن كان التغيير شاملا، فهل تكون ذي طبيعية سياسية خالصة أم "طبيعة فنية كاملة"، أم تكون "حكومة مختلطة"، بين ساسة وفنيين..

وبالتأكيد، لا بد من الاحتكام أيضا الى الإطر التي عليها مناقشة تشكيل الحكومة والتوافق عليها، فإن كان من حق اللجنة التنفيذية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، فذلك لا يلغي أن هناك "اتفاق مسبق" على تشكيل "الاطار القيادي الموقت" بمشاركة كل قوى الشعب، والذي يمكن اعتباره بمثابة "شرعية سياسية جديدة"، لا يلغي التمثيل لمنظمة التحرير ولكنه يفتح الباب لتعزيز "الشراكة السياسية الوطنية"، بل هو "جدار أمن وأمان" للقضية الوطنية، وقاطع الطريق العملي على كل مؤامرات النيل من وحدة الشعب الفلسطيني، وبالتالي المؤامرات السياسية المتعددة الرؤوس على القضية الوطنية..

لا تعارض سياسي - قانوني بين مكانة اللجنة التنفيذية للمنظمة ودور الاطار القيادي المؤقت..ومن هنا تكون "الرسالة الوطنية الجديدة" ليس للشعب الفلسطيني فحسب، بل للعالم أجمع وأولهم دولة الكيان الاحتلالي، وبه تبدأ رحلة استعادة الوحدة الوطنية قولا وفعلا، ومعه تكون بداية نهاية "النكبة الثالثة" في تاريخ شعب فلسطين المعروفة اعلاميا باسم "الانقسام"..

هل تبدأ رحلة سياسية جديدة من بوابة الحكومة المعلقة..مجددا نؤكد أن "رب ضارة نافعة"، شرط معرفة النفع العام للقضية وليس البحث عن "نفع خاص" لشخص أو اشخاص!

ملاحظة: أقوال وزير داخلية الاردن بحل الأزمة السورية قبل نهاية العام هي بشرى سياسية فعلا، لكن ليتنا نعلم كيف هي تلك النهاية!

تنويه خاص: لا زال السؤال بلا جواب، لما تطلب القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني اعتراف العالم بـ"دولة فلسطين"، وهي لا تزال تصر الا تعترف بها عمليا..سؤال يستحق التفكير وطبعا لا ننتظر الاجابة من فرقة "التقاسم الوظيفي" المنتشية هذه الأيام بـ"قرصنتها" منصب خطير!

"الحل الاقتصادي" للضفة والقطاع..وموقف قطبي الأزمة!

كتب حسن عصفور/ تعتقد الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، ان فرصتها السياسية الكبرى بدأت في الاقتراب من تحقيق "الحلم الاسرائيلي" بشطب مسألة "الحل السياسي" للقضية الفلسطينية من "الأجندة الدولية"، خاصة وأن قطبي الإنقسام الوطني في الساحة الفلسطينية هما المساعدان المباشران لها للوصول الى ذلك "الحلم الصهيوني"، وتحديدا بعد أن تمكن الخالد ياسر عرفات من وضع القضية الوطنية الفلسطينية في إطارها الكياني الجغرافي، ووضع حجر الأساس الى بناء "دولة فلسطين"، من خلال اعلان السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994..

وبعيدا عمن قبل أو رفض آلية تحقيقها، من خلال اتفاق اوسلو، لكنها كانت الضرورة السياسية لوضع حجر الأساس للكيانية الفلسطينية الجديدة، ليس اعادة لما كان قائما، بل لإنشاء ما لم يكن قائما من حيث الهوية والمسمى، ففلسطين كانت حاضرة أرضا وشعبا ولكنها غابت كيانا واسما لدولة، ثم تم

اغتصاب الأرض وبعضا من الهوية، وتشريد شعب الى مناطق العالم كافة..فلذا كان "حلم الخالد ابو عمار" هو إعادة تأسيس الكيانية الفلسطينية في إطار الهوية الوطنية، ذلك هو رمز القبول بالإتفاق الذي واجه ما واجه، ولذا كان "العقاب الصهيوني" سريعا لمن وقع في "الشرك العرفاتي"، فاغتالت الحركة الصهيونية اسحق رابين لقطع الطريق على "الحلم الفلسطيني الجديد"..

وعندما نجح الرئيس محمود عباس، بأن ينتزع قرارا من الأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين عضوا مراقبا لتصبح الدولة رقم 194، فتح الطريق واسعا لإعادة الاعتبار للحلم الوطني، خاصة وأنه أعلن استعداده لتجسيد ذلك القرار على الأرض، لينهي رحلة انتقالية خرجت عن سياقها كليا، واصدر مجموعة من المراسيم لتفعيل القرار الأممي، ولكنه توقف فجأة عن المضي قدما، وتراجع عما اصدر من مراسيم اعتبرت "إعلانا بالفكاك السياسي" مع السيطرة الاسرائيلية على الكيانية الفلسطينية باسم الاتفاق..

تراجع لم يقدم له أي تبرير او سبب، وترك الباب مفتوحا لكل التأويلات..وبالطبع منها أنه تراجع تحت ضغط خارجي كبير وبعض ممن يحيطون به، والذين بدأت أوراقهم في التعري، وهم فرقة "التقاسم الوظيفي - الحل الاقتصادي للضفة"، فيما حماس تخطف القطاع وتسير وفق "ملذاتها السياسية"..

والآن، حان وقت القطاف الاسرائيلي لما وصل اليه الحال الفلسطيني، وفي ظل أوضاع اقليمية مساهمة جدا لموقفه، وبعد أن ضمن تغييرا جوهريا في الأداء السياسي لكلا قطبي الانقسام، وبحث كل منهما عما له من "حصة في بقايا الوطن"، وتلاعبت بكل منهما وفق رؤية تصل بها الى ما تبحث عنه بشطب "الحل السياسي العام"للقضية الفلسطينية، والعمل على تجزئته كي تصل الى هدفها المنشود..

وبعد أن إطمأنت بأن الرئيس عباس وفرقة "التقاسم الوظيفي" لن تعود لتفعيل قرار 19/ 67 لعام 2012 في الأرض الفلسطينية، وضمنت أنه لم يعد اولوية سياسية في المدي المنظور، واستقر الأمر على الاستمرار بالواقع القائم في الضفة الغربية، ذهبت، وعبر اصدقاء مخلصين لها، في قطر وتركيا ودول اوروبية، بدفع حركة حماس البحث عن مصالحها الذاتية في "ملذة كيان خاص" في قطاع غزة، وقدمت لها كل "المغريات الاقتصادية" التي اسالت لعاب غالبية قيادة حماس، فسارعت بالتعاطي معها، بل وتجاهر بها حيثما تستطيع لذلك سبيلا وكأنها حققت النصر المبين، وعاشت "الوهم السياسي" في أن ما تعرضه حكومة الكيان ليس سوى "خضوع واستكانة ومكاسب بلا ثمن"..سذاجة لا بعدها سذاجة..

اسرائيل الآن تدفع قطاع غزة للفصل السياسي تحت مظلة "الحل الاقتصادي"، تقدمت بسلسلة "تسهيلات" فاقت ما طلبته حماس سابقا، فجاءت "الرزمة الاقتصادية" الأخيرة اعلانا صريحا بأن "الحل الاقتصادي" لقطاع غزة هو القطار القادم مع امكانية تطويره حتى يصل الى محطته الانفصالية بعد حين، خاصة وإن تمكنت من تنفيذ شقه الآخر بالضفة الغربية، عبر مشروع بيريز - بارك لتقاسم الضفة دون أي بعد سياسي عام..

والآن تعلن حكومة نتنياهو، وفي رسالة الى الاتحاد الاوروبي، عن استعدادها البدء فورا التفاوض على تنفيذ "الحل الاقتصادي" في الضفة الغربية خلال شهر سبتمبر (ايلول) المقبل، استعدادا لم يأت سوى بعد أن تمكنت حكومة نتنياهو من تأسيس قواعده وضمان أن يسير وفق أهدافها المرسومة..

العودة للحديث عن "الحل الاقتصادي" للضفة والقطاع، لم يجد له رفضا سياسيا فلسطينيا، بل لم نسمع موقفا رسميا يعتبره شكلا من اشكال "المؤامرة الحقيقة" على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وبدلا من التصدي للمؤامرة المعلنة من الكيان، إختلق فريق "التقاسم الوظيفي" معارك جانبية لالهاء الشعب عن الحقيقة واشغاله بقضايا أخرى.. فيما حماس بالقطاع تقفز سريعا للتعاطي مع مشروع "الحل الاقتصادي" مستغلة الحالة الانسانية لقطاع غزة،

ولذا تبدو فخورة جدا بما أعلنته دولة الكيان عن "الرزمة الاقتصادية والتسهيلات" المتوقعة، ولم تقف على حقيقتها السياسية، بأنها الرشوة المطلوبة - الضرورة لتمرير "المؤامرة الأم"، "مؤامرة إعدام القضية الوطنية الفلسطينية"، بشطب "الحل السياسي الموحد"..

المؤامرة تنتقل الآن من مرحلة التحضير التي كانت خلال فترة "العهد العباسي"، ومنذ رحيل الخالد، الى مرحلة التنفيذ العملي في كل من جناحي "بقايا الوطن"، حلا اقتصاديا للقطاع على أمل الدفع به الى محطة الانفصال السياسي، و"حلا اقتصاديا بالضفة الغربية وصولا الى تطبيق مشروع التقاسم الوظيفي" مع فريق فلسطيني يعتقد انه بدأ رحلة الامساك بـ"الشرعية الفلسطينية" عبر قرارات ادارية..

أما الفضيحة السياسية الأكبر التي لم تقف عندها "الرئاسة الفلسطينية والشرعية الرسمية"، ان رسالة حكومة نتنياهو عن التفاوض على "الحل الاقتصادي" ذهبت الى الاتحاد الاوروبي وكأنه لا يوجد طرف فلسطيني، لتستكمل ما تقوم به من "تنسيق مع حماس" من وراء ظهرها لتؤكد انه لم تعد تعترف بممثل شرعي لشعب فلسطين..

رسائل لم تعد مجهولة الأهداف..ولكن المجهول هو كيف يمكن مواجهة تلك المؤامرة السياسية على قضية فلسطين..البحث عن سبلها وأدواتها أصبح ضرورة وطنية لا بد منها..

ملاحظة: الاتفاق النووي يجب أن يكون حافزا هائلا للعرب، ليدركوا أن الدور الاقليمي لهم والمكانة الدولية لن تأت من خلال بوابة واشنطن..هل يتعلم أولي الأمر مما حدث..أمنية رغم انها تقارب المستحيل!

تنويه خاص: هلع الكيان الاسرائيلي من الاتفاق االنووي من القادم..أوله سيكون المساءلة عن النووي الاسرائيلي..والثانية أن كذبة اللوبي اليهودي المسيطر انكشفت..وثالثها أن حذاء أمريكا هو الأعلى عندما يكون القرار لمصلحتها!

"الغطرسة".. هل تصبح وبالا على "حماس"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد بإمكان حركة "حماس" الاستمرار في سياسة الاستغباء التي حاولت ترويجها منذ فترة زمنية، بان الأمن في قطاع غزة تحت سيطرتها المطلقة، بل وحاولت أوساطها ان تشيع انها قادرة على التحكم بحركة "التنفس الطبيعي" للإنسان الغزي، في غرور غير مسبوق، يعيد للأذهان مفاهيم "السلطة المطلقة"، دون أن تعي انها أيضا "مفسدة مطلقة"..

في الآونة الأخيرة تكررت الأحداث التي تنال من "هيبة حماس الأمنية"، بدأت كأعمال منفردة عشوائية، غير متقنة، ثم خرجت بصورة "تمرد" على "الهدنة - التهدئة" مع دولة الكيان العنصري، عبر عدة رشقات صاروخية، ذهبت دون أن تأخذ "رخصة خروج" من الأمن الحمساوي، لتعلن ولادة حركة "تمرد" أمنية في القطاع، تعيد للذاكرة بعضا مما كانت تفعله حركة حماس مع السلطة الوطنية منذ العام 1994 وحتى استلامها السلطة، مع فارق أن حماس كانت تحلل كل فعل لها ضد اسرائيل في حينه، مع تجريم وتكفير من يقوم به الآن دون رخصتها "الفقهية - السياسية"..

لم يعد خافيا على متابعي الشأن الفلسطيني العام، وقبلهم أهل القطاع، ان هناك قوة تحمل طابعا عسكريا بوجهة سلفية متشددة أو غير متشددة بدأت في اعلان "تحدي" سلطة حماس الأمنية قبل السياسية، تحد سجل أقوى مظاهره بعد "تفجيرات الشيخ رضوان" الأخيرة في غزة، ضد أهداف لقيادات قسامية وبعض من سرايا القدس..

والتحدي لم يكن بالعمليات التفجيرية ذاتها، فتلك لا زالت مجهولة النسب ولم يظهر أب شرعي لها بعد، ولكن ما جاء في بيان للمجموعة السلفية الذي أصدرته بعد حملة اعتقالات قام بها جهاز أمن حماس، ذكرت فيه "إن سلطات حماس بدعم من القسام أقدمت على اقتحام ومداهمة منازل السلفيين الجهاديين وشنت حملة اعتقالات "تعسفية" بعد ساعات من "التفجيرات المفتعلة".

واعتبرت المجموعة السفلية "إن هذه المؤامرة الحمساوية الجديدة قد حيكت خطوطها في الظلام سابقا، وأنه تم استغلالها كذريعة لتنفيذ مخططات حماس بالقضاء على المنهج السلفي الجهادي"، متوعدة بإطلاق الصواريخ على إسرائيل ردا على "الجرائم والمؤامرات الحمساوية" المتواصلة ضد السلفيين.

قراءة في لغة البيان تشير أن من أصدره لديه "ثقة عالية" بما يقول، وأنها المرة الإولى التي يتم الحديث عن حماس وجهازها الأمني بهذه الأوصاف، من جهات لم تكن لها حضور مسبق في العمل العام، باعتبارها "مؤامرة حمساوية ضد المنهج السلفي الجهادي"، لغة تنطق بالتحدي غير المسبوق لحركة تعتقد انها باتت تملك "قطاع غزة"..

والأسئلة التي يثيرها البيان "السلفي الجهادي" كثيرة وعديدة، لكن الأبرز منها، هل يمكن اعتبار البيان بداية لتدشين حركة "مواجهة" لا تقتصر على البيانات وحدها، وهل يمكن اعتبار لغة التهديد بنقل المعركة نحو دولة الكيان لكسر "هيبة حماس" الأمنية، واحداث ارباك فيما تسعى اليه من ترسيخ معادلة سيطرتها المطلقة على البعد الأمني في قطاع غزة، وهو ما كان بوابتها لجذب الاهتمام اليها غربيا وإسرائيليا..

ربما ليست "السلفية الجهادية" بتلك القوة التي يمكنها الآن، اشاعة "الفوضى الأمنية" في قطاع غزة، ولكن بالمقابل فإن سلوك حماس السياسي والأمني قد يساعد كثيرا جدا في خلق الظروف المؤاتية لانتشار تلك المجموعات بسرعة تفوق تقديرات أجهزة حماس الأمنية والرقابية، خاصة مع بروز مظاهر من "التعالي والغرور" نحو الآخرين بطريقة باتت مستفزة لكل من هو ليس منها أو معها، الى جانب أن بحثها عن "التفاوض" مع دولة الكيان ضمن صيغة ضيق الأفق وطنيا، وتغيير تحالفاتها السريع جدا بدون تحضير سياسي قد يشكل أرضية خصبة لنشوب خلافات داخلها، وهي بالأصل تمتلك مراكز قوى متباينة لم تعد سرية ومعلومة لغالبية أهل القطاع، حتى وصل الأمر الى انتشار الإشاعات السياسية، بأن بعض الاعدامات التي تجري في صفوف

حماس والقسام ضد كوادر وعناصر مسؤولة، تتم تحت ستار "العمالة" للعدو لكنها عمليا هي جزء من الخلاف الداخلي المتزايد ..

"السفلية الجهادية" في القطاع قد لا تكون "خطرا كبيرا" راهنا، ولكنها ستصبح خطرا حقيقيا إن تمكنت من استغلال "انفاق حماس" نحو سيناء لتقيم "رابطا عضويا" مع "بيت المقدس السيناوي"، او بعض متمرديه، وإن تعاملت حماس مع الخطر القادم بـ"خفة واستكبار"، بديلا عن "التواضع السياسي" والعودة للحاضنة الوطنية لمواجهة خطر لو إنفلت عقاله ستكون عواقبه وخيمة..

الاستخفاف دوما هو بداية الهلاك..والغرورهو أقصر الطرق للهلاك..وعل تجربة الإخوان العرب تكون عبرة لقادة حماس..امامهم تجربة الشاطر - مرسي المصرية وأين أوصلتهم.. وتجربة الغنوشي التونسية وأين قادتهم..الخيار لحماس وليس لغيرها باي مسار تسير الشاطري أم الغنوشي..ولا منطقة وسطى بينهما..!

وغدا، لو كان للقدر حكما بالبقاء لنا وقفة سياسية مع المشترك بين حماس واسرائيل في مشروع "فصل واستقلالية دولة القطاع"..!

ملاحظة: هل يمكن اعتبار مشاركة رامي الحمدالله في اجتماع اللجنة المركزية لفتح ، اعلانا بأن القادم "حكما خاص" للحركة شاء من شاء وابى من أبى..خاصة وأنه ترافق على تكريس خرق النظام في منظمة التحرير بتأييد ما حدث في أمانة سر تنفيذيتها!

تنويه خاص: القضاء الفرنسي اغلق ملف اغتيال الخالد ياسر عرفات..هو حر ولكن قضاء شعب فلسطين لن يغلق حدثا كان بوابة لاغتيال "الحلم الوطني" و"سرقة المشروع العام لتكريس مشروع التقاسم والتقسيم"!

انتهاء - إنهاء حقبة ابو مازن"؟!

كتب حسن عصفور/ تلاحقت الأسئلة "المشروعة" و"غير المشروعة" عن أسباب السلوك السياسي "العصبي جدا" للرئيس محمود عباس نحو "الوضع الداخلي" الفلسطيني، حتى غدت كثيرا من قراراته تتصادم مع الغالبية السياسية الفلسطينية، ولا تجد "تعاطفا" لها سوى من بعض ممثليين لفصائل لا تمنحه "الدرع الواقي" للخطر القادم، خاصة وأن حركته الأم فتح، لا تقف الى جانبه في الخطوات الأخيرة، وتشعر انها "غير شريكة" له بها..

إجتماع اللجنة التنفيذية الأخير، شهد عرضا لقضية يمكنها أن تشكل المحور الرئيسي تفسير افعال الرئيس عباس وردة فعله العصبية، حيث تقدم د.صائب عريقات بطرح قضية أمام الاجتماع، الذي لم يكن له "جدول أعمال متفق عليه"، كما هو يفترض، بأن هناك اتفاق أمريكي - اسرائيلي على انهاء "حقبة ابو مازن"..

المفارقة، أن اللجنة التنفيذية لم تتوقف كثيرا لمناقشة أخطر موضوع سياسي يتعلق بشخص الرئيس ومكانته، وكأن الخبر يتعلق بمسألة "ثانوية"، لا تمس أسس الكيانية الفلسطينية، ولعل عدم اكتراث غالبية الحضور لمناقشة "نقطة عريقات"، يكشف غياب الاحساس بخطر العرض المفاجئ، لأن الرئيس عباس خلط الأوراق في الاجتماع، فبدلا من التركيز على كيفية مواجهة "الخطر المقبل"، استعرض كيفية الخلاص من أمين سر التنتفيذية، وسرعة اجراء تعديل حكومة دون اضاعة وقت مضاف للخلاص من حماس ، الى جانب أنه نقل "طبيعة المؤامرة" الى مناطق أخرى..

والمحزن السياسي، أن الرئيس عباس ادخل الاجتماع في تيه بحديثه عن عناصر "مؤامرة مزيفة"، وقفز عن البحث في "المؤامرة الحقيقية"، والتي كان لها أن تكون جوهر النقاش، والبحث في إسس مواجهتها وإفشالها، بدلا من الذهاب في "مسالك اخرى"..

بالتأكيد، لم يكن عرض تلك المسألة على إجتماع بقدر تلك الأهمية من باب ملئ الفراغ الزمني، ولأنها كذلك، وجب التفكير العملي بالرد على "المؤامرة"، ولكن ما حدث من سلوك سياسي من قبل الرئيس و"خليته الخاصة"، يساعد في بناء "مناطق عازلة" بين الرئيس عباس وغالبية القوى الحية، وعموم الشعب الفلسطيني، مما يساهم عمليا في تمرير "المؤامرة الحقيقية"، بمشاركة "أطراف صديقة" من داخل "خلية الرئيس عباس"، كونها تتحكم في ادارة الملفات المختلفة بالطريقة التي تحقق لها الهدف المرسوم لصالح "اسياد المؤامرة"..

من يبحث مواجهة "المؤامرة الحقيقة - انهاء حقبة ابو مازن"، عليه أولا، إعادة ترتيب الأوراق التي يملكها، بدلا من البحث عن "أوراق خارج السيطرة"، فمثلا كان على الرئيس عباس، وبعد أن وصل الى ذلك الاستنتاج، ان يعمل وفورا بالبحث في سبل المواجهة الشاملة وطنيا، ولا يكتفي باخبار الجالسين وكأنه خبر صحفي، لم تثر "حمية" أي منهم اطلاقا..وكأنهم غير ذي صلة بما تم الحديث عنه..

وبعيدا عما دار في الاجتماع الأخير، فإن كان الرئيس عباس مقتنع تماما بأن أمريكا واسرائيل وصلتا الى استنتاج الخلاص منه، وهو استناج ليس ببعيد ولا غريب، فالرد علي المؤامرة يجب أن يقوم على أسس تختلف كليا عن السلوك الراهن، والذي سيشكل الاستمرار به نجاحا سريعا في تنفيذ "المؤامرة"، خاصة، وأن هناك من "بين عناصر "الحاشية المحيطة" به من يدفع الى الذهاب في مسالك تؤدي لمزيد من "عزلة الرئيس"، وتخلق أجواء كارهة لممارسات يمكن أن تستغلها أطراف المؤامرة لاحقا كي تساعدها في "الانجاز السريع"، لما تخطط له..

ولذا لو كان الرئيس مقتنعا بالمسألة، وأن هناك "مؤامرة للخلاص منه" عليه أن يبدأ بالعمل نحو تطويقها، بخطوات جادة وحقيقية، تبدأ بالقضية الجوهرية وهي اعادة تحريك المشروع السياسي بكامله والذي يرتكز على "اعلان دولة فلسطين" على ارض "بقايا الوطن" في الضفة والقدس والقطاع، باعتباره

المفتاح الرئيسي لكسر وهزيمة المؤامرة والمشروع المضاد، والتأخير يمثل تسارعا نحو نجاح المؤامرة، وهذا يتطلب فيما يتطلب القيام بخطوات فورية تبدأ بدعوة الاطار القيادي الوطني المؤقت لاجتماع عاجل لبحث الخطة الوطنية الفلسطينية الجديدة، والتي تتضمن اعلان دولة فلسطين، بكل ما سيترتب عليه من اجراءات ومنها:

أولا:

*وقف البحث في مسالة تعديل الحكومة الراهن، والذي لم يصل الى اي اختراق بل عكسه خلق احباطا وطنيا، والاتجاه، والتفكير باعلان حكومة "دولة فلسطين"..

*تشكيل برلمان الدولة المؤقت..

*الاتفاق على آلية تنفيذية لبحث تلك المسألتين..

ثانيا:

*دراسة السبل لوقف المرحلة الانتقالية مع دولة الكيان الاسرائيلي، بما يترتب عليه وقف العمل بالاتفاقات الموقعة معها، ومنها التنسيق الأمني والاقتصادي..

*اعادة دراسة قضية (الاعتراف المتبادل)، وتشترط فلسطين اعتراف اسرائيل بها كدولة وفق مضمون قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، بما يشمل الحدود والعاصمة..

*في حالة رفض اسرائيل الاعتراف تعلن دولة فلسطين سحب الاعتراف بها، والذهاب الى الإمم المتحدة لعرض قانونية دولة الكيان الاسرائيلي على الجمعية العامة، وأنها الدولة التي ترفض الشرعية الدولية..

*تفعيل ملف المحكمة الجنائية الدولية بشكل شمولي، مترافقا مع بحث سبل تقديم المزيد من الملفات التي تمتلكها فلسطين..

*صياغة مشروع قرار عربي يقدم الى مجلس الأمن يقوم على ايجاد "آلية تنفيذية" لتطبيق القرار 19/ 67 ضمن مدة زمنية محددة، خاصة بعد الضربة السياسية - الخديعة الفرنسية التي وجهتها للرئاسة الفلسطينية بعد ترحيبها بمضمون المشروع الفرنسي الذي يتعارض مضمونه مع قرار الجمعية العامة..

ثالثا:

*اعادة تقييم شامل للعلاقة الفلسطينية مع الدول العربية بعيدا عن كلام النحو الخالي من الصرف

*تقييم شامل للعلاقات الدولية واستغلال التطورات التي تشهدها الساحة العالمية ضد دولة الكيان

*تعزيز وتطوير سبل المقاومة الناعمة

تلك عناصر لا بد منها، وتنفيذها فورا قبل الشروع بأي خطوة أخرى، لو كانت هناك رغبة في مواجهة المؤامرة العامة بشقيها، الخاص بالرئيس عباس وحقبته، او تطبيق نماذج من "الحكم الذاتي بالتقاسم الوظيفي" في الضفة بالاستناد الى عناصر من "داخل البيت"، الى جانب تسريع خطواتها نحو دفع قطاع غزة نحو الانفصال..

اركان المؤامرة الحقيقية معلومة..وهو ما يجب التركيز عليه بدلا من الذهاب في مسالك مقصودة قد تؤدي الى مهالك وطنية عامة بخلق "مؤامرات وهمية" للسماح بنجاح المؤامرة الحقيقة..

ملاحظة: قرارات القضاء الفلسطيني بخصوص مؤسسة سلام فياض وحصانة النائب دحلان، تمثل أملا بأن هناك لا زال من يجرؤ على الكلام!

تنويه خاص: تسهيلات اسرائيل لحماس في قطاع غزة، يبدو انها اربكت البعض وأدخلتهم في حيرة كيفية التعامل معها..فرفضها يضعهم أمام مخاوف

غضب أهل القطاع وقبولها يعني موافقتهم على قطار الانفصال..اللهم لا شماته!

"إنقلاب أردوغان" المفاجئ..الحقيقة والاحتيال!

كتب حسن عصفور/ بلا مقدمات "اعلامية - سياسية" انتقلت الحكومة التركية من موقف الداعم الصامت - النشط للأعمال الارهابية التي قادتها "داعش" وحركات اخرى ضد سوريا الدولة والنظام، الى المشاركة المباشرة - النشطة ضدها، اي أنها نقلت "البندقة من كتف الى كتف"، بين ليلة ومكالمة هاتفية دارت بين الرئيس الأميركي اوباما والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وافق الطيب أثرها على أن تستخدم القوات العسكرية الأميركية قاعدة"انجرليك" التركية للعمليات العسكرية لضرب مواقع "داعش" في العمق السوري..

ولم تقتصر نتائج تلك "المكاملة الهاتفية" على استخدام القاعدة، بل أعلنت تركيا رسميا مشاركتها الحملة العسكرية ضد "داعش"، بعمليات قصف جوي وحملة اعتقالات واسعة طالت 13 ولاية تركية، وبعيدا عن مجرى العمليات العسكرية والإجراءات المترافقة معها، وهي أخبار متاحة في وسائل الاعلام، فالمسألة الجوهرية التي تقفز الى صدارة المشهد، لماذا حدث "الانقلاب التركي" بعد سنوات اربعة، وهل حقا أن حربها تأتي في سياق موقف ضد "الارهاب الداعشي"، أم هناك ما يثير التفكير..

بالتأكيد، لا يمكن لأي كان أن يصدق مقولة أن حكومة اردوغان اكتشفت بين ليلة وضحاها "خطر داعش"، كونها كانت أحد مراكز الدعم اللوجسيتي الميداني لمختلف أنشطة التنظيم الارهابي الأخطر، ولذا فموقفها المستحدث لا

يمكن ربطه بـ"خطر داعشي" ضد تركيا، بل يتحكم به عوامل أخرى لعبت الدور الرئيسي في التحول التركي ومنها:

*الاتفاق النووي الايراني مع الغرب كان عاملا هاما في التحول، خاصة وأن ايران تشكل حليفا مركزيا للنظام في سوريا، وهي اشارة أن امريكا لم تعد تضع اسقاط النظام السوري وازاحة الرئيس بشار الأسد كأولوية سياسية لها، فيما تصاعدت اللغة الأمريكية ضد "داعش" وخطرها..ترافقت مع حديث للرئيس الأميركي أوباما بعد توقيع الاتفاق النووي أن هناك "دور روسي وايراني وتركي" في حل الأزمة السورية، وهذا يشكل تحولا كليا في الموقف الأمريكي، لم يكن ليمر بلا حسابات سياسية تركية..

*النصيحة الأميركية للرئيس التركي بعدم البقاء في الموقف من الحدث السوري كمتفرج، خاصة وأن هناك تطورات قد تحدث سريعا، ما قد يشكل خسارة سياسية لتركيا، لا تستطيع بعدها الفعل والتأثير، وهو ما كان ملخصا لمهاتفة اوباما - اردوغان..

*خسارة اردوغان الانتخابية وبالتالي القضاء على حلم الحكم الرئاسي المطلق، كسرت هيبة الحكم والحكومة أمام الشعب التركي أولا والعالم الخارجي ثانيا، وأظهرت ان "السلطة المطلقة" التي كان يتباهى بها اردوغان تحت مظلة "الانجاز الاقتصادي" ليست سوى مظهر خادع، لن يقدم الاستقرار السياسي لحكم اردوغان، مما يجبره على اجراء انتخابات مبكرة، قد يستغل "تسخين الجبهة العسكرية" لفرض منطق خاص تمنحه "ربحا صافيا" تحت ستار "الخطر الخارجي"و"الارهاب الداخلي"..

*اردوغان وحكومته أدركوا تماما أن انتصارات أكراد سوريا وتحريريهم تل أبيض وكوباني وعين العرب سيخلق "واقعا سياسيا" جديدا، يمثل قوة مادية ومعنوية للأكراد عامة ومنهم أكراد تركيا، خاصة وأنهم حققوا انتصارا تاريخيا في الانتخابات الأخيرة، وهو ما يفرض عليه اتخاذ موقف لمواجهة تلك التطورات، فكان التوافق الأميركي - التركي "مخرجا"..

*ولأن الحرب الحقيقية للحكومة التركية ليست حربا على "داعش"، فهي شنت حملة اعتقالات وساعة فور اعلانها المشاركة بالحرب على "داعش" ضد قوى تركية ومنها حزب العمال الكردستاني والجبهة الثورية التركية، تنظيم يساري معارض..

*حصلت تركيا من أمريكا مقابل التحول العسكري الجديد، على فرض "منطقة عسكرية عازلة" داخل الحدو السورية بعمق يصل الى 90 كم، وفرض منطقة حظر طيران، الهدف منه حرمان طائرات سوريا بملاحقة الارهابيين والمسلحين، وبالتأكيد ليس هدفا ضد "داعش"..

*تركيا ستستخدم "المناورة الجديدة" لشن حرب عسكرية ضد التواجد العسكري الكردي سواء في سوريا او شمال العراق، تحت ذريعة ضرب قواعد "حزب العمال الكردستاني - بي بي كا"..

تلك هي العناصر المركزية التي تحكمت في "الانقلاب التركي الجديد"، وهدفه الحقيقي الحصول على أكبر قدر من الربح السياسي، بعد أن اوشكت أن تخرج بخسائر استراتيجية من رهانها الفاشل والساذج على هزيمة سورية وتقسيمها، وبالتالي فرض "منطق أردوغاني" على المسار السياسي بما فيه التحكم بجزء رئيسي من المنطقة..

دوافع أردوغان من دخوله الحرب لا تتعلق بالحرب على الارهاب، وهي ليست جزءا منه، بل هي حرب من أجل "الذات والمصلحة الداخلية"، وقطع الطريق على نشوء "مركز فعل كردي" يشكل عنصرا محفزا لأكراد تركيا نحو مطالب تفوق ما هي على طاولة البحث السياسي الداخلي..وخطوة يعتقد أردوغان أنها ستعيد "رسم الخريطة الانتخابية" بشكل يتيح له تحقيق "الانتصار المفقود" بالانتخابات الماضية..

وبلا شك فإن "النصر الايراني" في مفاوضات "الاتفاق النووي" شكل أحد العوامل الرئيسية في فرض التغيير لما يمكن لايران أن تربحه سياسيا

واقتصاديا وتعزيزا لمكانتها ونفوذها الاقليمي ما سيكون مقابله تقليص للطموح التركي الذي ظن اردوغان أنه بات قريبا..

وبالتأكيد، لا يمكن تجاهل اثر فقدان جماعة الاخوان المسلمين وقطر للقوة التأثيرية التي كانت لهم، ومثلت "قاطرة للطموح العثماني"، ما أعاد تركيا الى "مكانة محدودة في التأثير الاقليمي، خاصة بعد أن كشفت زيف موقفها من الأزمة اليمينة..

انقلاب تركيا ضد داعش هو بالواقع مناورة سياسية لتعويض ما يمكن تعويضه من خسائر استرايتيجية يمكنها أن تشكل نهاية ليس للحلم الأردوغاني، فقط بل ولمكانته السياسية التي تشكلت طوال المرحلة الماضية..

ملاحظة: هل يمكن أن تتلخص حرب دولة الكيان الاسرائيلي ضد الاتفاق النووي باطلاق سراح الجاسوس الأميركي اليهودي بولارد..لو حدث يصبح المثل الشعبي "تمخض زعيق بيبي فولد فك أسر جاسوس"!

تنويه خاص: تصريح ملفت للاتنتباه أن يتحدث القيادي في حماس عن دعم حماس للمقاومة في الضفة الغربية فقط..هل يمكن اعتبار قطاع غزة "محررا وسيدا"..يبدو أن "المناكفات السياسية تؤدي لمصائب سياسية"..شاء من شاء وأبى من أبى!

اهانات مسؤول الشاباك للسلطة ورئيسها..تجاهل معيب!

كتب حسن عصفور/ لو توقف الفلسطيني أمام رد فعل أي من ناطقي بعض الفصائل، وخاصة قطبي الانقسام، حول أي ملاحظة أو نقد أو ما شابهها من "عفرتة الكلام" من واحدهما للاخر، سيجد كمية من التصريحات التي قد لا تجارى بسرعتها مساحة النشر المتاح، فورا تبدأ البيانات للرد والرفض والاتهام، ولا يكتفي أي منهما بناطق أو بيان واحد لنقل ما يريد قوله، بل تفتح كل الأبواب ليدلي كل من يستطيع الادلاء بقوله..

ولكن، المسألة تسير في طريق آخر عندما يتعلق الأمر بتصريحات من طرف دولة الكيان ومسؤوليها، حيث تبدأ "رحلة العقل والانتظار والتمهل"، كي لا تصدر أي كلمة ربما تحدث "شوشرة سياسية" غير محسوبة العواقب ، وغالبا ما يكون الصمت هو "سيد البيان"، تحت مكذبة "التجاهل افضل"..

وكي لا نذهب بعيدا في باب السرد والاطالة، نقف مباشرة أمام تصريحات واقوال نسبت الى رأس المؤسسة الأمنية الاستخبارية في دولة الكيان العنصري الاحتلالي، والمعروفة اعلاميا بإسم "الشاباك"، حيث نشرت قبل فترة وجيزة، رسالة من رأس الشاباك يورام كوهين الى الرئيس محمود عباس، عبر مندوبه للإتصال المدني مع الجانب الإسرائيلي..

رسالة حملت كمية من "الإهانات السياسية" كانت كفيلة لإحداث "أزمة وطنية عامة"، لما جاء بها من تهديد ووعيد تبدأ باعادة احتلال الضفة خلال مدة 24 ساعة، وصولا الى حصار منزل ومكاتب الرئيس عباس، دون أن يحدد مصيره بعد ذلك الحصار، اعتقالا أم طردا أم تصفية، تركها لخيال ناقل الرسالة، فيما أكمل الاهانة بما لا يمكن تصوره، بقوله إن جيش الاحتلال سيدير الضفة الغربية بأفضل كثيرا من إدارة الرئيس وفريقه لها..مكملا "أوامره" بأن لا تقوم القيادة بأي نشاط يثير غضب حكومة نتنياهو..

ربما إعتقدت الرئاسة وفريقها الخاص لتمرير الاهانات كلما أمكن لها ذلك، ان الرسالة ستبقى طي الكتمان، فصمتت وابتلعت الاهانات، بل بدأت بتنفيذ بعض منها، عندما أعلن مسؤول ملف التفاوض ومتابعة المحكمة الجنائية أن هناك فرصة لنهاية العام لاسرائيل، دون عقد فلسطينية..
ولأن قادة دولة الاحتلال لا يقيمون وزنا، ولا يحسبون حسابا لمشاعر السلطة ، اجهزة ورئاسة، فقد أهان كوهين ثانية السلطة والرئاسة، ولكن ليس عبر وسيط وفي لقاء من وراء الأبواب، لكنه جاء تصريحا علنيا، عندما قال أنه "لولا التنسيق الأمني بين أجهزة السلطة واسرائيل لما بقيت السلطة"، معتبرا ان ذلك التنسيق هو "الضامن" لبقاء الحالة الكيانية الفلسطينية..

التصريح ليس إهانة سياسية فحسب، ولكنه رسالة ترمي الى أن قوة الحماية لوجود السلطة ومؤسساتها، وبالقطع منها الرئاسة هو بفضل جيش الاحتلال، أي بعبارة أخرى، ان السلطة باتت وكأنها "روابط قرى متطورة"، ولولا أجهزة الاحتلال الأمنية - العسكرية لسقطت تحت ضربات الشعب، وربما يرمي أيضا الى سقوطها لمصلحة حماس، خاصة بعد أن ربط ذلك بالحديث عن "تعزيز قوة القسام العسكرية في الضفة الغربية"..

الفضيحة ليس فيما قال كوهين، فتلك هي دولة الكيان قادة ومؤسسات مصابين بغطرسة وغرور لا يكسرها سوة قوة شعب يرفع "قبضته الفولاذية"، ملتفا حول قيادته، بل ذلك التجاهل الكلي من قيادة السلطة وناطقيها، وايضا من حركة فتح باعتبارها قوام السلطة والمتحكم بها فعليا، رئاسة وأجهزة أمنية ومؤسسات غالبيتها المطلقة هي فتحاوية خالصة..

مرت اهانات رئيس جهاز المخابرات الاسرائيلي دون اي كلمة تذكر، وإنشغل الخاصة والعامة بتفسير بيان اللجنة التنفيذية حول تعديلات حكومة رامي، وما هو الاسم الملائم لها بعد شطب اتفاق الشاطئ وبالتالي مسماهما كـ"حككومة توافق" أم "حكومة إنقلاب"، واصبحت حكومة خاصة بطرف دون آخر، فيما ذهب آخرون بالإنشغال بـ"أزمة اقالة ياسر عبدربه" من أمانة سر اللجنة التنفيذية، مع انها عمليا باتت بلا صلاحيات منذ أشهر، واختلف أهل فلسطين في مدى قانونية ما حدث، وهل تم بالتصويت وفق النظام الأساسي لمنظمة التحرير، ام وفق النظام الرئاسي السائد، رغبة الرئيس بدلا من القانون، المعلق منذ خطف غزة، ولا يحزنون..

وذهب آخرون الى الانشغال بما قالته حماس وفصائل أخرى فيما حدث، اهو إنقلاب أم تعديل، ام عودة لمظهر التفرد والاقصاء، ولم يقف أي من فصائل العمل أو ناطقيها أمام أحد أخطر الاهانات السياسية للسلطة والرئيس عباس، بأن بقائهم هو بفضل جيش الاحتلال..

أي إهانة سياسية تفوق هذا القول، ألم يدرك بعض المتنطحين لحماس أو لغيرها فيما قيل اتهاما علنيا بـ"النجاسة السياسية"، بل هو تلميح بدرجة التصريح بـ"العمالة الجاسوسية"، هل وصل تصريح مسؤول الشاباك الأول الى طاولة الرئيس عباس وقرأه، ولم يأمر اي ممن حوله، ولا يكفون كلاما بعضه يجب أن يرسل قائله الى منخفض عميق، أم تم قرصنته قبل الوصول، كي لا يجبرون على الدخول في "مواجهة لا يرغبون بها"..

ما حدث يستوجب من الرئيس عباس، هو وليس غيره، أن يصدر أمرا صريحا للناطقين بالرد الفوري على تلك الاهانة، وعليه أن يخبر المحتلين دولة ومؤسسات أن "شرعية اسرائيل" بيد فلسطين، وان كل تلك "الهيبة الكاذبة" لهم، متعلقة بأمر رئاسي واحد، يقوم على اساس تعليق رسالة الاعتراف بهم، الى حين اعترافهم بـ"دولة فلسطين"..

كفى مهانة وخنوعا لم يعد مقبولا، ومن لا يستطيع قيادة شعب للحفاظ على كرامته الوطنية واستكمال مساره التحرري ليس عيبا ان يعلن "كفى" فلا طاقة لنا بقتال وها نحن قاعدون..اما الصمت والتجاهل على وصف سلطة وطنية هي "نواة الدولة"، بأنها ليس سوى أداة من أدوات الاحتلال فتلك إهانة وطنية لا يجوز اطلاقا تجاهلها..

هل توجيه صفعة للتطاول الاحتلالي "حرام"، فيما لا يصمتون، عن الرد ليلا نهارا، على أي كلمة من فلسطيني، يرونها خلافا لهم، او إختلافا مع ما يحاولون تمريره من "خلف الضوء..

الكرامة الوطنية، لا تجزئة لها، تبدأ أولا من قدرة الرد ومواجهة العدو وليس ابناء الشعب..هل وصلت الرسالة أم أنها لن تجد لها ممرا سالكا من جدران باتت تشكل خطرا على "بقايا الوطن" والمشروع الوطني!

ملاحظة: في ساعة اعلان أسماء تعديلات حكومة رامي ستبدأ معها مرحلة جديدة من فصول الانقسام..الاقصاء الوطني لن يقف عند مظهر يا سادة..الأيام حبلى بالمصائب لضيق أفق من يعتقد انه يرى!

تنويه خاص: ثانية عادت بعض وسائل اعلام مصرية لتضع معبر رفح في مصاف "الخطر الارهابي" على مصر..هل تقف قيادة "حماس" أمام مسؤوليتها وتعلن ادانتها للإرهاب في سيناء..صمتها مريب جدا وجاذب لكل "الاتهامات" التي ينتظرها الكارهين لفلسطين عامة ولغزة خاصة.."الوطن فوق الجماعة" شعار لن نحيد عنه مهما حاولوا التبرير!

ايلاند - الزهار..والانقلاب السياسي المنتظر!

كتب حسن عصفور/ قد لا يكون "اكتشافا جديدا" في عالم السياسية، ان تجد تصريحا لبعض قادة حركة "حماس" متناغما بشكل أو بآخر مع موقف لقادة دولة الكيان، وقد يقول قائل أنها مصادفة كثيرا ما يمكن أن تكون، لكنها بدون تنسيق أو قصد سياسي مشترك..

وقد يكون ذلك، ولكن كلما تكررت ذات الأقوال دون اعادة تفكير بها، تضيق مساحة "المصادفة جدا" في عالم السياسة، ولأن المسألة الوطنية الفلسطينية تواجه "خطر وجودي" بالمعني العام، فهي لا تحتمل مزيدا من "فوضى الكلام"، وغياب التدقيق والحساب بما لا يقود الى التهلكة الوطنية..

خلال خطبة عيد الفطر المبارك، المصادف يوم الجمعة 17 يوليو - تموز 2015، خرج علينا محمود الزهار، أحد ابرز قيادات حركة حماس داخل حدود قطاع غزة، بأقوال تفتح كل أبواب "الريبة السياسية" لما تفكر به حماس، خاصة وأنها لم تقدم توضيحا أو تصويبا او تعديلا لتلك الأقوال بعد مرور سبعة ايام عليها، حيث اعتبر الزهار، إن منظمة التحرير الفلسطينية تحولت إلى "منظمة التعاون الأمني المقدس مع الاحتلال".

ويكمل الزهار توضيح فكرته كي "لا يساء فهمها" ، أن "منظمة التحرير آلت إلى ذلك الوضع بعد أن تبنت خيار المفاوضات مع الاحتلال".

ولأن مسألة منظمة التحرير ليست "فصيلا أو جناحا" لهذا الفصيل أو ذاك، بل هي "الوطن المعنوي" حتى تاريخه للشعب الفلسطيني بكل أماكن تواجده، وبأنها رأس الرمح الذي أعاد للقضية الوطنية الفلسطينية ليس تمثيلها السياسي فحسب، بل حضورها العام، بعد أن كادت تذهب ريحها وإذابة هوية شعب فلسطين، لذا التطاول عليها ليس "جنحة سياسية" فقط، بل هي الجناية الوطنية التي تستوجب العقاب الشعبي قبل السياسي..

اتهام الزهار لمنظمة التحرير بأنها تحولت الى منظمة "التعاون الأمني المقدس" ليس سوى الوجه الآخر لنفي تمثيلها للشعب الفلسطيني، وهو ما يتفق تمام الاتفاق مع الرؤية الاسرائيلية مباشرة، والتي تعمل لها منذ أن الغت عمليا "الإعتراف المتبادل" بينهما، ولذا فاقوال الزهار ليست سوى مقدمة رسمية من حركة حماس، لفتح معركة جديدة حول التمثيل الوطني للشعب الفلسطيني، يتفق مع التوجه الاسرائيلي "القديم - الجديد"، ليس بتقاسم وتقسيم الأرض الفلسطينية ضفة وقطاعا فحسب، بل لتقسيم وتقاسم "التمثيل الوطني الفلسطيني"، بين فصائل وجماعات وشطب الوحدة التمثيلية التي شكلت رأس الحربة الوطنية لإعادة الكيانية الفلسطينية، وهويتها التي كانت معرضة للذوبان..

وللدلالة يمكننا التوقف على مقال نشره الجنرال الاسرائيلي "غيورا آيلاند" بعد أيام من تصريحات الحمساوي محمود الزهار بتاريخ 20 يوليوم - تموز 2015" أكد فيه على أن" غزة دولة مستقلة بكافة المعايير..وحماس ليست منظمة إرهابية مثل تنظيم القاعدة، وإنما حركة انتخبت بشكل ديمقراطي فعلا..وتمثل المواطنين وتعبر عن رأيهم وتحظى بدعمهم وشعبية لديهم"..

ويواصل الجنرال الاسرائيلي تطوير فكرته حول الهوية والتمثيل فيقول أن " مصلحة حماس، أولا وقبل كل شيء، سياسية: فهي ترغب بتحصيل الشرعية الدولية لحكمها في غزة.. ويكمل الجنرال "رغم أننا قد نكون أعداء، هذا لا يعني بالضرورة أنه لدينا نزاع مطلق للمصالح". ومع هذه الخاصية، يقول

آيلاند " بوسع إسرائيل مساعدة حماس على تحقيق مبتغاها شريطة الهدوء طويل الأمد.."

حديث الزهار لالغاء "هوية منظمة التحرير" وتوصية "آيلاند" لمساعدة حماس على الحصول على الشرعية الدولية لـ"حكمها دولة غزة"، وجهان لعملة واحدة سياسية ومنطقا، توافق صريح أن لا ممثل شرعي ووحيد لشعب فلسطين..

محمود الزهار الذي نزع "الشرعية" عن منظمة التحرير لا يعلم حتى تاريخه، أن "التنسيق الأمني" المتفق عليه في الاتفاقات ليس قدرا ولا هدفا وطنيا، بل جاء في سياق اجراءات انتقالية تنتهي بانتهاء المرحلة الانتقالية، وعمليا انتهت تلك المرحلة منذ زمن بعيد، وأن المجلس المركزي لمنظمة التحرير طالب بوقفها فورا..وأن عدم التنفيذ ليس سوى استخفاف واستهتار من القيادة الرسمية..كما لا نظن أن الزهار بمكانته السياسية وخبرته العامة لا يستطيع التمييز بين منظمة التحرير وأجهزة بعض السلطة الفلسطينية..

المفارقة، ان الزهار، وهو عضو في المجلس التشريعي يتجاهل أنه عضو في المجلس الوطني هو وكل أعضاء حركة حماس بالمجلس التشريعي بحكم "القانون"..

من حق الزهار وحماس وكل فلسطيني، ان يفتح النار بكل اشكالها ضد استمرار المرحلة الانتقالية وكل الاجراءات التي نتجت عنها، وهو ما يتفق مع دعوة المجلس المركزي لمنظمة التحرير، لكن ما لا يسمح للزهار، واي كان العمل على تدميرمكانة منظمة التحرير تمثيلا وحضورا..

الزهار، وهو يتوافق مع دعوة الجنرال الاسرائيلي لتحطيم التمثيل الشرعي الفلسطيني، لم يقدم بديلا للتمثيل الوطني، الا أذا اعتبره حركة حماس وفي حدود سيطرتها على قطاع غزة، وبذا يكون ليس متقاطعا مع الرغبة الاسرائيلية فقط، بل هو داع لها بصراحة يحسد جدا عليها..

النقد للمنظمة قيادة وسلوكا سياسيا حق مطلق من باب "الوطنية"، ولكنه لا يمكن أن يقبل من أي طرف يعمل على تدميرها، وهو ما يجسده تصريح الزهار، تدمير الممثل الشرعي لإستبداله بفصيل بات طموحه المباشر الراهن اعلان "دولة غزة"، - وهو ايضا "حلم دولة الكيان الاسرائيلي" -..اي أننا أصبحنا امام "حلم مشترك"!

كان الأولى بقيادة حركة حماس ان ترد على الزهار وتعتبر اقواله خارج السياق ولا تمثلها أبدا، خاصة وأن القيادي البارز بها د.موسى أبو مرزوق دعا قبل ايام معدود الى ضرورة عقد "الإطار القيادي المؤقت" من أجل قيادة المشروع الوطني الفلسطيني، الاطار الذي لا يمثل "بديلا سياسيا" للمنظمة، لكنه إطار يعمل على تطوير آلية القرار الوطني الفلسطيني..

لم يعد بالامكان الصمت على تصريحات تحمل خطرا على الكيانية الشرعية، خاصة وان هناك فريقين يتبادلان المهام من أجل تقاسمها وتقسميها كل في إطار، ففريق "التقاسم الوظيفي" يسارع الزمن لانهاء طابع منظمة التحرير الشرعي الكياني وخلق "شرعية جديدة بمقاس "المتقاسميين" ، وفريق يعمل على فصل القطاع عبر كيانية خاصة بـ"شرعية تقسيمية خاصة" ..

الخطر يزداد يوما بعد آخر لتمرير مشروع "التقاسم والتقسيم"، وقد يصل الى تحقيق أهدافه ما لم تنفض قوى الشعب التي تعلم يقينا أن القضية الوطنية تعيش واحدة من اخطر مراحل التآمر السياسي..

الانتفاضة لا تحتاج إذنا لحماية قضية الوطن!

ملاحظة: أقوال انتشرت في القطاع بعد أزمة كهرباء غزة الأخيرة، بأن حماس تسرق موارد الشركة لسد بعض عجز موازنتها..الكلام يحتاج الى تحقيق..هل يمكن تشكيل "لجنة خاصة"، أم أن البعض يعبترها "سرقة شرعية - حلال"!

تنويه خاص: قرار جهة قضائية فرنسية لاغلاق ملف اغتيال الخالد لا يمثل لشعب فلسطين سوى محاولة لطمس الحقيقة التي يعلمها كل طفل أنجبته أم فلسطينية..الحقيقة آتية مع أنها ساطعة جدا!

"بيت المقدس" حركة اخوانية.. بشهادة "حماس"!

كتب حسن عصفور/ في مقابلة قد تبدو "مفاجأة" اعلامية، فتحت قناة "الجزيرة" القطرية، الناطق الرسمي الأهم للجماعة الإخوانية، مساحة خاصة لجنرال اسرائيلي اسمه "يوآف مردخاي" ليتهم حركة حماس بأنها تساعد تنظيم "بيت المقدس" تدريبا وتنظيما ومأوى، متبرعا بتقديم بعض أسماء من قال انها تلعب دورا في ذلك..

مقابلة مردخاي يوم الخميس، (2 يوليو)، سيكون لها دلالات لن تمر مرور الكرام، رغم ان ذات القناة فتحت بوابتها لناطق حمساوي لينفي، ولكن نفي لا قيمة له في عالم السياسة..

قيمة المقابلة التي منحتها "الجزيرة" للجنرال الاسرائيلي، أنها تأتي بعد أنباء عن تحسن ممكن في العلاقات بين مصر وحماس في قطاع غزة، وأن الحركة قد تلعب دورا هاما في مساعدة مصر ضد "الارهاب" في سيناء..

فجاء الرد سريعا وعمليا ليس لمصر بل لحماس في غزة..بأن اللعب من وراء ظهر الجماعة "وقيادتها المركزية في تركيا وقطر"، لن يمر مرور الكرام، فكانت دولة الكيان جسرهم لكشف مستورا ما كان له أن يكون لولا الخوف من "علاقة محرمة" بينمصر وحماس ، وعليها ان تبقى غير مشروعة، لجهة بقاء غزة بابا خلفيا لدعم الجماعة الارهابية، أو ابقاء معبر رفح مغلقا كي يكون سلاحا سياسيا يستخدم من قبل تحالف الشيطان الارهابي باسم " البعد الانساني" ضد مصر، ونافذة شرعية للمضي في المشروع الثلاثي التركي القطري الاسرائيلي، ومباركة امريكية لفصل القطاع في كيان خاص، قد تفتح

لها مساحات لو تمكن "التحالف غير المشروع" من اسقاط مصر لتصبح سيناء عمقا جديدا للدولة الفلسطينية بديلا، في صفقة تاريخية لا يخفى ملامحها لا قديما ولا حديثا..

ومن هنا تبدأ حكاية "الارهاب الإخواني" ضد مصر بمختلف مسمياته من "أنصار بيت المقدس" الى "العقاب الثوري"..

مع اليوم الأول لاسقاط شعب مصر وجيشها لحكم "الجماعة الإخوانية"، أعلن عدد من قيادات الجماعة، وابرزهم محمد البلتاجي أن "العمل العسكري" سيتوقف في اللحظة والتو عدما يطلق سراح مرسي ويعود الى القصر..

وقبل اسقاط مرسي وحكم الجماعة عقد مؤتمر حاشد لمناصرة الارهاب العام ضد الدولة السورية، فيما بدأت تنشط حركة التدريب العسكري في سيناء بالتعاون مع قوى إخوانية مسلحة من غير أهل المحروسة، ولذا لم تتأخر الجماعة، بمساعدة "صديق إخواني" بشن "عمليات عسكرية" ضد الجيش المصري، مترافقة مع عمليات ارهابية ضد المؤسسات المصرية في مدن مختلفة، لم ترتبط بإسم واحد..

ربط تصريحات الإخواني محمد البلتاجي في اليوم التالي لاسقاط حكم الجماعة، وانطلاق العمل العسكري مباشرة بالتوازي معها، بدأت رحلة ما سمي بـ"أنصار بيت المقدس"، وكان اختيار الإسم بذاته "دلالة رمزية" لتبدو الحركة وكأنها "حركة جهادية" ضد المحتل الاسرائيلي، وانها اشارة مبكرة لتحالف مع قوى "غير مصرية"، وبعد مدة زمنية، ومع بروز ظاهرة "داعش"، حاولت قيادة الجماعة الإخوانية القيام بمناورة سياسية - تنظيمية، أولا بتغيير الاسم من "انصار بيت المقدس" الى "الدولة الاسلامية - ولاية سيناء"، مع "تفريخ" منظمات داخل مدن مصرية باسماء مختلفة لخلق حالة تشويش متعمدة..

ولأن وسائل اعلام الجماعة الإخوانية في قطر وتركيا ولندن، واعلامييهم وفروعهم التابعة تحاول أن تضع مسافة بين ارهاب سيناء والجماعة، وتلصقه

بـ"داعش"، وأنها حركة "غير إخوانية" بالمسمى، الا أن الحقيقة السياسية تقول غير ذلك تماما، وكل المؤشرات تؤكد ان "انصار بيت المقدس" ليس سوى الفرع المسلح للجماعة الإخوانية، ويدها لممارسة الارهاب ضد مصر الجيش والمؤسسات في سيناء..

وهنا سنتوقف عند بعض الملاحظات التي قد تساعد في القاء الضوء على تلك المسالة :

*بداية، وحتى الآن، لم يعلن "الخليفة ابو بكرالبغدادي" قبوله لـ"مبايعة" التنظيم السيناوي، ولو فعل لقام بتسمية "واليا" باسم من الأسماء التي يحب أن يطلقها على جماعته لـ"ولاية سيناء"..

*ولم نقرأ يوما اي رسالة أو توجيه او إشارة في أي رسالة اعلامية من "الخليفة البغدادي" الى "والي ولاية سيناء" غير المعلوم خلافا لكل "ولايات داعش"، رغم مرور أكثر من عامين على بدء "الجهاد المقدس" في سيناء..

*قبل ايام معدودة فقط، اعلنت مجموعة "داعشية" من "ولاية حلب"، وعبر رسالة وشريط فيديو، بأنها ستبدأ معركة اسقاط حكم "حماس" وقرب فتح قطاع غزة بعد الخلاص من "طواغيت حماس"، وتلك رسالة داعشية مكتملة الآركان، بل أنه مرسليها معلومين للعامة من أبناء القطاع، وأمن حماس والقسام يعرفهم حق المعرفة كونهم كانوا من بين صفوفهم..

المفاجأة، التي تجاهلها اعلام الإخوان العام بكل ألوانه وأشكاله، أن تلك الرسالة "الجهادية الداعشية لطواغيت حماس"، لم تشر اطلاقا، لا من قريب او بعيد لتلك "الولاية السيناوية"، ولو أن "ولاية سيناء - انصار بيت المقدس" كانت جزءا من "داعش العامة"، لما خلت رسالة التهديد من اي شارة لها، بل والطلب منها الاستعداد لخوض معركة "فتح القطاع" و"تحريره"..

*وإفتراضا، ان "الرسالة الداعشية لـ"طواغيت حماس" سقط منها سهوا توجيه "التحية" للاشقاء الداعشيين في "ولاية سيناء"، والطلب منهم الاستعداد للفتح

القريب، باعتبار أن حماس باتت "عدوا واضحا" لتنظيم "داعش"، اليس للحركة مصلحة في القضاء على أحد "قواعد داعش الخطيرة جدا" في سيناء، وهي العمق العملي للقطاع.. فلماذا لم تعلن حماس الحرب السياسية على "الارهاب الداعشي" في سيناء، وخاصة بعد رسالة الوعيد والتهديد لها..

*أليس مفارقة، أن تصمت "حماس" صمتا مطلقا على كل النشاطات "الارهابية للجماعة الداعشية" في سيناء، وإن كان لها "ذريعة عدم إدانة اغتيال النائب العام المصري كونه "شأن داخلي"، فلما الصمت على ما هو لم يعد "شأنا مصريا داخليا"..خاصة بعد "فيديو والي حلب الغزي" لاسقاطها، فما بعد الرسالة كان يجب أن يكون مختلفا، وتعلن صراحة وقوفها مع مصر ضد "الخطر الارهابي الداعشي المشترك"..

ومع أن مسؤول ملف الاتصال بمصر القيادي البارز في حركة حماس د.موسى ابو مرزوق، وبعد مرور يومين على العمليات الإرهابية، أعلن ادانته لتلك العمليات ليس بكونها "غرهابا" بل من باب انها تضر بأمن غزة، وتمثل ضررا على فتح معبر رفح، إدانة يمكن وصفها أنها من أرق درجات الادانة..دون أن يعتبر ما يحدث هو حرب على مصر وقطاع غزة في آن، علما بأنه اشار لرسالة والي حلب دون التطرق للمفترض أنها "ولاية داعشية شقيقة" في سيناء..

*ولنتجاهل عدم إدانة اي فرع اخواني لإرهاب "بيت المقدس" في سيناء، فإن اعلامها بكل التصنيفات المتوفرة يكشف، أن الجماعة وتحالفها الاعلامي، مع الحدث السيناوي ويرونه "فرصة ذهبية" لهزيمة مصر الجيش والدولة، بل أن بعض من كتابها وصحفييها المنتمين او المستفيدين ينتظرون اعلان "سيناء كيانا مستقلا" يمكن ربطه لا حقا بقطاع غزة..لاستكمال "الجهاد" حتى اسقاط مصر كاملة!

باختصار، فتنظيم "بيت المقدس" ليس سوى حركة إخوانية تجد لها الدعم والسند، من كل من له صلة بالجماعة الاخوانية الارهابية، وتلعب قطر وتركيا الدور الرئيسي في التسليح والتمويل..

أليس غريبا ان يكون في داخل مدن مصر أعمال ونشاطات "عسكرية مختلفة" دون ربطها بـ"ولاية سيناء"، فهل هي "حركات مسلحة نبت شيطاني"، أم هي وجه آخر لارهاب تقوده ذات القيادة التي ذهبت "احلامها" أدراج الرياح"!

اسرائيل ستجد في موقف حماس مما يحدث في سيناء وسلبيتها من عمليات الارهاب ضد مصر، فرصة ذهبية لن تتركها تهرب، كي تضع حركة حماس تحت "دائرة التورط العام"، ليس حبا في مصر بل تركيعا لها تحت أقدام البحث عن حل لأزمة قد تأخذ أبعادا مختلفة..تصل في نهايتها الى قبول "الحل الاسرائيلي لأزمة قطاع غزة" برعاية تركية قطرية ومباركة اخوانية..

المؤامرة لم يعد بها ركن غير ملعوم..لمن يبحث معرفة لكي يجد حلا..وغيره يكون شريكا كاملا فيها، مهما كانت "النوايا" و"الذرائع"..وبعض حماس عليه أن يحذر إن كان ليس متورطا بأبعاد المؤامرة!

ملاحظة: مبروك لفلسطين ما حدث من "نصر سياسي" في مجلس حقوق الانسان، ليس التصويت العام فقط، بل أن تقوم دول كبريطانيا وفرنسا والمانيا بالتصويت الايجاني مؤشر هام جدا..فلسطين تنتصر لو أدركت قيادتها ذلك!

تنويه خاص: يبدو أننا سنواجه مجلسين وزاريين "غير شرعيين"..كل بصفاته، واحدا في "بعض الضفة" وآخرا داخل حدود غزة..يا حماقة البعض منا!

تبرير الفضيحة..فضيحة أكبر!

كتب حسن عصفور/ كان يمكن أن تمر حادثة "ملف طلبة فلسطينيين" في فنزويلا بشكل طبيعي، وباعتبارها "خلل فني - إداري"، كما هو في كثير من الملفات داخل مؤسساتنا في "بقايا الوطن"، والتي لا تقتصر على جانب واحد، بل تطال كل مناحي الحياة، السياسية - الاقتصادية، الثقافية - الاجتماعية، بل والرياضية ايضا، فتلك سمة من سمات المشهد العام، وفوق كل هذا، بل وقبله كارثة الانقسام والتقاسم، التي تهدد "الكيانية الفلسطينية الناشئة" فوق أرض "بعض الوطن التاريخي"، بعبقرية المؤسس والقائد للثورة الفلسطينية المعاصرة الخالد ياسر عرفات..

نعم، كان لتلك القضية ان تنتهي بتشكيل "لجنة فحص" لما حدث من "تجاوزات"، هناك أكبر منها بكثير يحدث دون ان ينزعج أهل الحكم والأمر، لكن الفضيحة الكبرى بدأت، عندما قامت "جهات سيادية" بتسريب "تبرير" للفضيحة التي نشرتها وكالة أنباء عالمية هي "اسوشيتبرس" الأميركية، تحت عنوان "طلاب منحة ياسر عرفات يتخلون عن دراسة الطب" في فنزويلا، وسردت الوكالة تفاصيل تثير الاشمئزاز الوطني لها..

تبرير رأي بأن سبب الحادث، هو ان حكومة فنزيولا بعدما فشلت في توفير العدد اللازم لطلبة المنحة، ارسلت موفدين عنها الى "مخيمات اللجوء في الأردن" وأحضرت من وجدته في طريقها، وارسلتهم فورا الى مطار عمان، ومنه الى كاركاس حيث بدأوا دراسة الطب، وهم لا يحملون شهادة الثانوية العامة..

هذا هو جوهر تفسير وتبرير "الجهة الفلسطينية المجهولة" التي حاولت "إحتواء الفضيحة"، وابعادها عن أن تطال إولي الأمر، باعتبارهم "مقدسيين" لا يخطئون..

ثم توالت "التبريرات والتفسيرات"، وكل يقول ما يحلو له القول كي يبعد عنه شبهة التقصير، وبالتالي التعرض للنقد والمحاسبة، ووجدنا 3 جهات فلسطينية

رسمية (الخارجية والسفارة الفلسطينية في كاركاس والتعليم العالي)، عدا اتحاد الطلبة، كل يقول ما يحب القول، فالخارجية قالت كلاما لا يتفق كثيرا مع ما قالته سفارة فلسطين في فنزيولا، فيما التعليم العالي أصدرت ما يبعد عنها اي مسؤولية، وطبعا وزيرتها مهددة بالطرد من الوزارة مع أول تشكيل جديد، وهي التي سارعت لاصدار نتائج الثانوية العامة ليلا خوفا من خروجها صباح اليوم التالي من التشكيل..

الجهات الفلسطينية الثلاثة، برأت ذاتها، ولكنها قبل أن تلقي بالتهم الصبيانية على الدولة المستضيفة للطلبة، اتهمت العقل الفلسطيني بالسذاجة وقلة الادارك بتكرراها "التبرير الغبي" حول "لملمة عدد من الشباب ابناء المخيمات"..

الفضيحة ليس فيما نشر من تقرير للوكالة الأمريكية، لكنه فيما نشرته الجهات الفلسطينية، وهو ما يجب محاسبة تلك الأطراف - الجهات عن إتهامها للفلسطيني بالسذاجة والغباء بل والجهالة العقلية، لتبرر لها الفضيحة بما بررت من "ذرائع سخيفة"..

نعلم، أن الحكومة لا تملك مساءلة احد من وزارئها، لأن الوزير الأول يخوض معركة "البقاء"، فيما المجلس التشريعي غائب بقرار "سيادي فلسطيني"، وبالتأكيد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لا تجتمع لحماية مكانة دولة فلسطين باعتبار السفارة جزءا منها، كونها تعيش حالة مخاض لتغيير مهامها وطابعها وتكوينها للتوافق مع المرحلة الجديدة لمشروع "التقاسم الوظيفي" في بعض من شمال "بقايا الوطن"..

وبالتأكيد، هيئات الرقابة أو مكافحة الفساد غير ذي صلة بالحدث، رغم انه من صلب الرقابة، ومكافحة الفساد، اليس فسادا ما حدث من ارسال لاشخاص لا يحملون الثانوية لو صدق القول، وأليس فسادا ان يكون ذلك القول كذبا وهروبا، وتغطية لفضيحة تطال سمعة الفلسطيني قبل أن تنال من مصداقية دولة فلسطين..

لا نعلم إن كانت الرئاسة قد وصلت اليها مجمل التقارير عن تلك الفضيحة الكبرى، لتبرير الفضيحة الصغرى، أم انها كانت غارقة في متابعة نتائج رحلة حجيج مشعل ورفاقه الى مكة ومصافحتهم السرية للملك السعودي، ومن ثم ما نشرته حماس من "حكاوي" عن زيارة لم تقل وسائل اعلام المملكة عنها ما يستحق تلك الريبة التي اصابت اركان الرئاسة ومؤسساتها الاعلامية كافة..

وإن انتهت رحلة الحجيج الحمساوية، هل بالامكان الطلب من الرئاسة الفلسطينية بحكم مسؤوليتها اعادة الاعتبار لسمعة الفلسطيني بمحاسبة الجهات المسؤولة عن "الفضيحة الكبرى"، وتطرد كل من كان متورطا في تلك الرواية المعيبة للتاريخ والوطن..

هو طلب، نعلم أنه قد لا يجد من يقرأه أو يعمل من أجل تنفيذه..لأن الزمن الراهن ليس زمن حماية سمعة الوطن..بل هو سباق لتقاسم وتقسيم "بقايا الوطن" شمالا وجنوبا..لكنه يبقى طلبا عل أهل الوطن يكون لهم طريقة حساب لكل من كان طرفا في "الفضيحتين الكبرى والصغرى"..

بالتأكيد لكل أجل كتاب ولكل فضيحة نهاية ..!

ملاحظة: هل من تبرير لعدم انعقاد "المجلس التشريعي" بعد اكتمال نصابه، فدولة الكيان أطلقت غالبية النواب المعتقلين..اذا لم يكن هناك "رغبة رئاسية - فتحاوية" ليتهم يعلنون تشكيل "برلمان دولة فلسطين" كي نقتنع بعدم الانعقاد..وكي لا يقال أن هناك "شبهات سياسية" جراء ذلك!

تنويه خاص: حماس ادعت انها رفضت قتل رئيس اركان جيش الاحتلال غانيتس..لو هالحكي صحيح شو تفسير "قادة وأبطال المقاومة" لعدم تصفيتهم لمن قام بارتكاب جرائم حرب..أما أن الرواية طق حنك، أو هناك من ارتعشت ارجله ويداه هلعا ورعبا من فكرة قتله..والله أعلم!

تلاعب فرنسا بـ"الرئاسة الفلسطينية" جزء من "المؤامرة"!

كتب حسن عصفور/ في خطوة يمكن اعتبارها "صادمة" جدا للرئاسة الفلسطينية و"خليتها الخاصة"، قررت فرنسا أن تسحب مشروعها الذي كان مفترضا أن تقدمه لمجلس الأمن بخصوص "الحل النهائي" للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي..

الخطوة صادمة، لأنها جاءت بعد أن نجح وزير خارجية فرنسا أن ينتزع "ترحيبا وتأييدا" لمشروعه من الرئيس محمود عباس وفريقه السياسي الخاص، فيما كان رفضا اسرائيليا له في اليوم التالي، وجاء سحب المشروع بلا اعلان أو توضيح لماذا تم ذلك، خاصة مع الطرف الذي تحمس كثيرا له..

القرار الفرنسي بسحب المشروع كشف أن هناك "خدعة سياسية" تم نصبها للرئيس وفريقه، لتسجيل التأييد لمشروع لا يلبي الحد الأدنى المتفق عليه وطنيا، وبعد أن حصل المراد ونال الرضا الرسمي الفلسطيني تم الاعلان بأن المشروع لن يرى النور، ولن يرسل الى مجلس الأمن..

ولو بحثنا فيما يقف خلف تلك "الخديعة السياسية"، وأسبابها، رغم مساوئ المشروع، سنجد أنها تأتي في سياق "الخطة الأميركية" للتلاعب بالقيادة الرسمية، وإظهارها وكأنها بلا حول ولا قوة، وتحولت الى أداة تنفيذ لما يطلب منها، ما يزيد من حالة الاحتقان الوطني ضدها، خاصة وأنها تتصرف بلا عودة الى الإطار الشرعي، وتحديدا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حتى أنها لم تكلف نفسها في الإجتماع الأخير لبحث ذلك الأمر، وكيفية معالجته، وكأن اللجنة التنفيذية غير ذي صلة بالشأن الوطني العام..

ما حدث فرنسيا، لم يكن خطأ أو سهوا في سياق المشهد السياسي، بل هو جزء من مخطط لتعميق الفجوة بين الرئيس عباس وكل القوى الفلسطينية الحية، والأغرب أن الرئاسة وفريقها تعاملت مع الموقف الفلسطيني وكأنه

خبر صحفي عادي، قام بعض الناطقين بالتصريح بأن هناك بحث عن طرف آخر لتقديم مشروع القرار لمجلس الأمن، باعتبار ما حدث "قضية فنية"، وليس موقفا سياسيا كان يستوجب الرد السياسي..

يبدو أن "خلية الرئيس الخاصة" لا تجد وقتا لذلك، لأنها غرقت في نسج خيوط "مؤامرة" تبحث "الانقلاب" على الرئيس وشرعيته، وتعمل بلا كلل او ملل لتمرير تلك الإكذوبة، وتحيلها وكأنها "حقيقة قائمة"، تتطلب حشد كل ما يمكن حشذه للخلاص من "أطرافها"، والحق أنها تعلم يقينا بعدم مصداقية ما تشيع، ولكنها تعلم ايضا ان ذلك السبيل الأنجع لإحداث "فوضى سياسية" بعيدا عن "المؤامرة الحقيقة" التي تحاك ليس ضد الرئيس عباس والتحلص منه وتمهيد الأرضية لفريق "التقاسم الوظيفي" لأخذ مكانته في قمة القرار، للخلاص عمليا من المشروع الوطني الفلسطيني برمته، وفتح الباب كاملا أمام بدء التنفيذ لـ"ألمشروع اللاوطني البديل"..

المشروع الفرنسي، ووفقا لما نشر فإنه لا يتفق مع المشروع الوطني الفلسطيني، وهو أقرب كثيرا جدا للموقف الاسرائيلي في مضمونه للحل النهائي، حيث انه يتحدث عن "تبادل أراضي" بقيمة تصل الى 10% ، كما أنه يشير الى اعتبار القدس "عاصمة الدولتين"، ما يمثل خلطا مقصودا لتشريع لعبة ضم كل المستوطنات التي بنيت فوق أرض القدس الشرقية المحتلة، والتي تشكل "جدارا محاصرا للبلدة القديمة من القدس الشرقية، فيما لم توضح ما هو مفهوم السيادة الفلسطينية على الأماكن المدقسة بها، وهي المسألة التي من اجلها استشهد الخالد ياسر عرفات..الى جانب سحب الشرعية القانونية من الطلبات الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية!

المشروع الفرنسي يمنح دولة الاحتلال حقا فيما اقدمت عليه، ليس من مصادرة ارض فحسب، بل تهويد ما أمكنها تهويده، الى جانب شطب حق العودة كليا من الأجندة السياسية، وعدم التطرق لكيفية وحدة جناحي "الدولة" في الضفة والقطاع، وعمليا هو مشروع يمكن وصفه برأس "المؤامرة

السياسية" على قرار الجمعية العامة للإمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012..

رفض دولة الكيان للمشروع لا يمنحه المصداقية السياسية مطلقا، لأن حكومة نتنياهو، وبالتنسيق الكامل مع الادارة الأميركية يعملان ويعلمان، أن الوقت ليس من أجل رسم "حل كامل ومتكامل الأركان" للقضية الفلسطينية، في ظل المشهد الداخلي الفلسطيني والعربي ايضا، بل أنهما يعملان ويعلمان، أن الفرصة التاريخية لتحقيق حلم "المشروع القديم - الجديد" بتجزئة الحل ضمن رؤيا لا تسمح باقامة دولة فلسطينية وفق قرار الشرعية الدولية..!

ومراقبة المشهد الفلسطيني الداخلي، وما أصابه من "عوار غير مسبوق"، وانتصار فكرة "المؤامرة الداخلية" على "المؤامرة الحقيقة"، يبدو وكأن دولة الكيان وراعيتها أميركا حققا "إختراقا كبيرا" في الجسد الفلسطيني، وتعمقت مظاهر الانقسام واتسعت أطرافه، بحيث لم يعد قاصرا على ما كان بين فتح وحماس، بل أخذ بالتمدد داخل الإطار الشرعي - الرسمي ذاته، وانتهى "عهد التوافق الوطني" ليستبدل بما تسميه بعض القوى الفلسطينية بـ"عهد المراسيم الرئاسية"..

فيما تذهب حماس بعيدا جدا في مشروعها الخاص بقطاع غزة، والحصول على ما يمنحها "حصانة سياسية طويلة الأجل" بثوب "تهدئة طويلة الأجل"، عبر مضمون لم يعد سرا تطوع بعض قادتها بالكشف عن كثيره، وما خفي قليله لن يطول انكشافه..

فرنسا تلاعبت بالموقف الرسمي الفلسطيني لصالح "المؤامرة الحقيقة" لانهاء زمن وعهد ومشروع، والكارثة أن هناك من بين "أهل البيت" من يعمل على اكمال "المؤامرة"، وسط صمت مطبق من "بقايا أطياف العمل الوطني"..!

"المؤامرة" ليست قدرا لا راد لها، بل ردها هو القدر بعينه، من مَن لا زال يؤمن أن بالامكان أفضل مما كان..والعنوان يبدأ من حركة فتح والتي هي "أم الولد"!

ملاحظة: تصريح القيادي الفلسطيني تيسير خالد بعدم وجود قرار في اللجنة التنفيذية باعفاء ياسر عبدربه، يشكل صفعة سياسية لفريق "سرقة القانون والنظام"..المطلوب من فريق رفض "المراسيم" التحرك لابطال مفعولها قبل فوات الآوان!

تنويه خاص: مبروك لخضر عدنان والجهاد الاسلامي صمودا أوصل الى المكسب بالافراج عن رجل قرر التحدي دون أن تصك قدماه وترتعش شفتاه خوفا وهلعا..خضر يا رجل أنت نموذجا يستحق التقدير الخاص!

تونس تطلق قطار العودة "الرسمية" الى سوريا!

كتب حسن عصفور/ في خطوة تبدو "مفاجأة" من العيار الثقيل، اعلن وزير الخارجية التونسي الطيب البكوش، أن قرار الجامعة العربية بتعليق العلاقات مع سوريا كان موقفا خاطئا..موقف يعكس ما تردد عن قيام الحكومة التونسية من اعادة النظر لعودة العلاقات الديبلوماسية مع دمشق وفتح سفارتها..

وتبدأ رحلة "المفاجأة" من أن الحكومة التونسية حكومة "إئتلافية" تضم فيما تضم حركة "النهضة" التي تمثل فرعا من فروع جماعة الإخوان المسلمين، وهذه الجماعة تمثل أحد القوى المقاتلة للنظام وتعمل في إطار تحالف للمعارضة تحت رعاية تركية – قطرية، وكأن "النهضة" ترسل رسالتها "الانفصالية" بأن شعار "الجماعة فوق الجميع"، لم يعد هو "سيد الموقف"، وأن "البيعة للمرشد" انتهى عصرها..وراشد الغنوشي زعيم النهضة التونسية يشتق "طريقا خاصا" نحو "فك الارتباط" مع الجماعة التي تفقد مكانتها يوما بعد آخر..وكأنه يعيد "سيناريو حسن الترابي " مرشده الفكري ثانية..

بالتأكيد، لا يمكن النظر للخطوة التونسية بعيدا عن "التراجع الأميركي" الواضح في المشهد السوري، من "العداء المطلق" وتجنيد كل أشكال القوى

لـ"إسقاط الدولة - النظام"، وحماية الموقف التركي لفتح "ممر آمن" للارهاب نحو سوريا، الى البحث عن "حل سياسي" ما ترتب عليه تعيين ممثل جديد لها في الموضوع السوري، بعد أن أطلق الرئيس الأميركي تصريحاته أثر توقيع "الاتفاق النووي"، بأن الحل في سوريا يجب أن يعتمد على مشاركة فاعلة لروسيا وايران وتركيا..

الإنقلاب الأميركي من الأزمة السورية، لم يأت نتاج "وعي متأخر" من الإدارة الأميركية لتطورات الميدان العسكري - السياسي في الداخل السوري، مع أهمية ذلك، لكنه جاء كإنعكاس منطقي لمنتجات "الاتفاق النووي" مع إيران، والتي تشكل طرفا رئيسيا لدعم سوريا الدولة والنظام، دعم بكل ما يمكن لإيران تقديمه ماليا – عسكريا وسياسيا، تقاتل مع الجيش السوري ومعها حزب الله، دون أي مواربة وتعلن أن المعركة معركتها أيضا، وهو ما أوصل الرئيس بشار الأسد ليعتبر المواطنة السورية ليس لمن يسكن ويحمل جنسية البلد بل من يقاتل ويحمي..رسالة لا سابق لها تشير لقيمة ايران في المعادلة السورية..

أمريكا أدركت تماما أن "هزيمة الدولة – النظام السوري لم تعد ممكنة، بل أن هناك تطورات ميدانية ستقلب قواعد المعركة لمصلحة الدولة – النظام، بدعم عسكري مالي غير مسبوق ايراني - روسي، ما قد يطيح الأوهام المنادية بإسقاط النظام..بينما المعارضة أصلا لم تعد طرفا واحدا مقسمة وفقا للراعي والممول، وأجنحة عسكرية لم تعد ملامحها محددة بين "داعش" و"النصرة" وجيوش بأسماء مختلفة، تقاتل النظام وتتقاتل فيما بينها، أجنحة وفصائل بدأت تقود المشهد الى منزلق قد يمثل "خطرا على المصلحة الأميركية" وعلى حلفائها..

تطور سياسي جديد لم يكن ضمن حسابات أمريكا وحليفها الرئيس في الحرب على سوريا، نظام أردوغان، بعد خسارته أوهام إعادة "حلم السلطنة"، تطور مشاركة الأكراد بقوة عسكرية حاسمة تمكنت من طرد مجموعات الارهاب

من مدن سورية لتبدأ برسم "مشهد سياسي مختلف"، أشعل نار الرغبة الكمينة في "العقل الكردي"، لخلق حالة كيانية شمال سوريا وجنوب تركيا..

مشهد تعلم أمريكا وتركيا أنه قد يقلب معادلة الواقع كليا ليس لضرب سوريا بل لاحياء بناء دولة لم يكن مسموحا بوجودها، نشطت الحركة الشعبية لأكراد تركيا تتعاطف وتدعم "الأشقاء" في شمال سوريا ضد "داعش" ومن يساندها، وهو ما يشكل خطرا مباشرا على تركيا، فكانت المهاتفة الحاسمة من أوباما لأدروغان " للخلف در"..

تراجع تركي سريع ومرتبك في آن عندما أعلنت أنقرة مشاركتها في الحرب على "داعش"، والحقيقة انها تقاتل الأكراد أكثر، لكنها انتزعت نفسها لتنتقل الى موقع جديد، دون أن تتخلى عن "اطماعها السياسية في الشمال السوري" لإقامة "منطقة عازلة" هدفها الأساس منع قيام "حالة كيانية كردية" وليس حربا لتطهير "داعش"..

تحولات كلها جاءت لتخدم سوريا الدولة والنظام، ومثلت مظهرا تراجعيا للموقف التآمري الأميركي – التركي ومعهم دولة قطر والجماعة الاخوانية..

المشهد السوري بدأ من جديد لرسم لوحة تتجه نحو "حل سياسي" يكسر شوكة المؤامرة التقسيمية وخلق حالة جديدة من "التبعية"..

خطوة تونسية تكشف ملامح ان القادم للمنطقة لن يقف عند حدود عبارة تصويبية في علاقة ديبلوماسية، لكنها رصاصة على صدر المؤامرة الكبرى التي حاولها "حلف الشيطان الأكبر" بتكوينه القديم والجديد..

هي البداية ولكن النهاية لم تأت بعد رغم إطلالتها...

ملاحظة: هل تسارع الرئاسة الفلسطينية ورئاسة فتح العمل سريعا لحماية مخيم عين الحلوة وتتصدى لخطر ارهابي مدفوع الأجر..البلادة هنا محرمة!

تنويه خاص: ان تقرأ تصريحات لعدد من أعضاء التنفيذية بأنهم "لا يعلمون" عن مفاوضات عريقات شالوم شيئا..وأنه لا قرار بها، لن تصاب بصدمة لأن القاعدة هي تلك وغيرها النادر جدا إستثناء..!

"حكاية أسر منغيستو"..وكأنها فيلم "هندي"!

كتب حسن عصفور/ لو تقدم شخص ما من المخرج الفلسطيني الرائع، رشيد مشهراوي، بما نشره الاعلام العبري عن "حكاية أسر منيغستو" اليهودي الاثيوبي، ومنح مهلة للرد عدة أيام، لن يحتاج وقتا طويلا ليعيدها الى مقدمها، معتبرا إياها "قصة خيالية"، وقد يرى أنها ليست سوى طريقة للنيل من قدرته على التمييز بين عمل وعمل..

"حكاية أسر منيغستو"، كما نشرها الإعلام العبري تستحق فعلا، أن تدفع القارئ لها بالتوقف والتمهل قبل إصدار أي حكم عليها، حيث تقول الرواية العبرية، أن ابراهام منيغستو اليهودي الاثيوبي، غادر مكان سكنه في مدينة عسقلان، ووصل الى حدود قطاع غزة، واصطدم بدورية للجيش الاسرائيلي، وعندما اقترب من السلك الشائك حاولت القوة العسكرية أن تمنعه عن فعلته "السوداء"، ولكنه "غافلهم" وقفز من فوق السلك والجنود يصرخون: "عد يا منيغستو"..إرجع يا "ابراهام"، لكن ابراهام نجح في "قفزته" ليضع قدميه فوق أرض غزة "جنة الله على الأرض"، تاركا جنود الجيش في "حيرة من أمرهم"..ومشي الشاب الى أن وجد مجموعة من الصيادين وبعده اختفى "المسكين"..

تلك هي ملخص عناصر الرواية العبرية لما حدث قبل عام تقريبا من الآن، ولم تعلن اسرائيل عن "إختفاء مواطن من مواطنيها"..وفجأة، بعد مرور الأشهر الطويلة، جاء الاعلان الاسرائيلي عن فقدانهم ابراهام منيسغتو، وأنه الآن يقع "أسيرا" في قبضة حماس، وهناك أسير آخر، ايضا ذهب الى غزة، دون أن تخبرنا الوسائل العبرية كيفية وصول الثاني الى غزة، وأسره ليلحق بزميله الاسرائيلي..

الاثارة في"حكاية منيسغتو" عالية جدا، فمن حيث المبدأ، كيف يمكن لشاب يهودي أن يهرب من اسرائيل الى قطاع غزة، وسط حصارها ومصائبها الإنسانية، ولو أراد البحث عن "هجرة غير شرعية" مثلا، بالتأكيد سيختار أي بلد مجاور أكثر طمأنينية وراحة ومجال عمل وأكل شهد عسل من غزة، التي لا ترى من الحياة الإنسانية الا بمقدار ما يمنح لها، من "عطايا وتسهيلات"..

يمكن للبعض، أن يرى فيما حدث هروبا لليهودي الإثيوبي من "جحيم دولته" العنصرية، خاصة بعد ما رأى وشاهد بأم عينية ما حدث لأبناء جلدته من "يهود الفلاشا" خلال المظاهرات التي شهدتها تل أبيب ومناطق أخرى، فإختار طوعا الذهاب الى "جنة غزة"، ربما يكون ذلك سببا، خاصة إن لم يكن يستمع لأخبار أو اعلام يتحدث عما يعيشه القطاع، وقد يكون أحدهم "خدع بجنته"..

ولكن بداية الحكاية تحفز العقل للتفكير، كيف أن الشاب اليهودي قفز تحت سمع وبصر مجموعة عسكرية من جيس الاحتلال، وحاولوا منعه بـ"الحسنى"، لكنه صمم على "الهروب"، وقفز أمامهم من فوق الجدار - السلك الشائك ومشي وهم يصروخون، دون أن يطلقوا رصاصة واحدة، أو تدخل خلفه المجموعة بآلية مصفحة، كما تفعل يوميا في داخل القطاع..وكأن الذي هرب ليس يهوديا..

ثم تثيرك "الحكاية"، بأن دولة الكيان لم تعلن خبر الاختفاء طوال أشهر عدة، وفجأة، وبعد خطاب لخالد مشعل في العاصمة القطرية خلال افطار لبعض صحبه، أعلن عن وجود اسرى اسرائيليين لدى حماس، - بالمناسبة مشعل ممنوع من الكلام والنشاط في الدوحة الا بحساب ميزان " قطري حساس جدا" -، وبعدها تتبرع دولة الكيان بالإفصاح عن وجود أسرى أحياء وجثث لقتلى من جيشها بطرف حماس بغزة..

وهنا، تبدأ الاسئلة سواء مشروعة أم محرمة، لما صمتت اسرائيل عن الاعلان خلال تلك الفترة الزمنية، وهل حقا يمكن ليهودي أن يقفز أمام سمع

وبصر الجيش الاسرائيلي دون تحريك ساكن، سوى "صرخات هلعة" تطالبه بالعودة..

وهل يمكن اعتبار ما حدث "حكاية أسر" تفرض على دولة الكيان أن تدفع مقابلها الكثير لـ"تحرير الهارب" من تحت بصر جيشها..

قد يكون كل ما حدث "عطية من الله" لحركة حماس، كي تزيد من تحسين "اوراقها" التفاوضية مع الكيان.. ولكن لما جاء التوقيت في زمن الحديث عن "صفقة قادمة" بين اسرائيل وحماس حول ما تسميه قيادات حمساوية بتثبيت وقف اطلاق النار مقابل كمية هائلة من "الامتيازات والتسهيلات"، تصل الى درجة الجائزة الكبرى، تحت هلع الكيان من نتائج انهيار "اتفاق وقف اطلاق النار"، وتحديدا بعد الكشف عن النوع المستحدث - المتطور جدا من "صاروخي العطار وأبوشمالة" التي أعلنت عن إنتاجها كتائب القسام العسكرية..

نقطة ثانوية جدا، بل وربما هامشية ايضا، ان الإعلان عن الأسرى الأحياء والموتى تتزامن مع صعود مكانة حماس سياسيا، وبحث الكيان عن "تسوية معها" بأي شكل ممكن، فيما تعاقب دولة الكيان الرئيس محمود عباس وفريقه عقابا عسيرا، وصلت الى اعتبارها أنها، مع أمريكا، قررت التخلص من "حقبة أبو مازن"، كما قال "الخليفة الجديد" للرئيس عباس..

هل يمكن ربط هذا بذاك، أم انها صدف لا أكثر، وهل تكون "صدف السياسة" عفوية أم مدروسة..

الخبرة تقول أن الصدف السياسية في دولة الكيان قد تكون معدومة جدا، ولكن "صدف اسرائيل" ليست سوى حسابات دقيقة جدا لصناعة ما ترمي من ورائها الكثير الكثير..

وعودة الى المخرج رشيد مشهراوي، هل يرى بهذه "الحكاية" نصا واقعيا، أم انه بعض من خيال مستوحى من "فيلم هندي قديم"..والله أعلم!

ملاحظة: أعاد رئيس حركة حماس في قطاع غزة اسماعيل هنية مقولته السابقة أن "لا حرب جديدة" على غزة، بصياغة جديدة، ان حماس لن تشن حربا جديدة..أليس مثيرا لما استخدام هذه اللغة السلسة جدا على حماس..أهي صدفة ايضا..ما اكثر الصدف بين اسرائيل وحماس هذه الأيام!

تنويه خاص: بعض من قادة حماس أعلنوا أن لا ثمن سياسي للصفقة مع الكيان..ممكن فعلا باعتبار حكومة نتنياهو باتت "فاعل خير" أو قررت تقديم "زكاة" للتكفير عن شرورها..اللهم ثبت العقل والدين في أواخر الشهر الكريم!

خطوات لمأسسة "التوريث السياسي الخاص" في "بقايا الوطن"!

كتب حسن عصفور/ وكأننا أمام "سباق مستتر وعلني" للخلاص من "الشرعيات الفلسطينية ووحدتها المتبقية" بين (قطبي الانقسام - إقرأ الكارثة)، والبدء لصياغة "بديل خاص لكل منهما وفقا لحساباته السياسية، وضمن مقاسات البحث عن خروج من "أزمة" تضربهما منذ عهد ما بعد رحيل الخالد ياسر عرفات، وبداية خطف كل منهما بعضا من "بقايا الوطن - بقايا القضية والمشروع الوطني"..

ولأن حركة حماس، لا تمثل "الشرعية الوطنية"، وبالتالي خطواتها بقدر ما تمثل خطرا محددا عليها، إلا أن الخطر الحقيقي الآن على "الشرعية الوطنية" يأت ممن يملك مفتاحها العملي، حيث منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد، وما حصدته حماس في انتخابات المجلس التشريعي وفوزها به، لم يغير من واقع التمثيل الشرعي، وقيمته السياسية - القانونية..الذي استخفت به الى درجة أبقتها خارج الاطار..

وبرغم كل ضعفه أو ما تعرض له من تشويه فهو لا زال الاطار الوحيد، الذي يملك قرار الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، ومنه ولدت كل أشكال التعبير السياسي الكياني، وخاصة دولة فلسطين في الأمم المتحدة التي باتت حقيقة سياسية تستوجب أن تكون "واقعا قانونيا"، لو قررت الرئاسة الفلسطينية ذلك، وتخلت عن التماثل مع رغبات غير فلسطينية لمنع ذلك التجسيد القانوني فوق ارض فلسطين..

ما حدث في الأسابيع الأخيرة، وخاصة من طرف الرئاسة وبعض من حركة فتح، يمكن قراءته بأنه يمثل "إنشقاقا سياسيا جديدا" من نوع خاص، بدأ في البحث عن شطب "بقايا اتفاق الشاطئ"، ليس لصالح ايجاد "البديل الوطني الأمثل" بتشكيل حكومة فلسطينية تتماثل مع التغيير التاريخي الذي حدث عام 2012 في الاعتراف بدولة فلسطين، بل لإيجاد حل لـ"أزمة رامي الحمدالله" على حساب حل لـ"أزمة فلسطين"، وبدأ العمل لتعديل بعض وزراء لا يتماشون مع "هوى الوزير الأول"، دون أي مراعاة للشأن الفلسطيني العام، رسالة جديدة لوضع اسس نظام جديد يسير وفق الرغبة السياسية الخاصة..

وبالتوازي مع "خلق أزمة حكومية"، بكل ما ستتركه من آثار ضارة على الكيانية الفلسطينية في الضفة والقطاع، حدثت أحد أخطر الأزمات التي تهدد "الكيانية الفلسطينية العامة" - الاطار التمثيلي الشرعي – الوحيد منظمة التحرير، عندما قام الرئيس محمود عباس بنقل "قانون الرغبة الخاصة"، الذي تحكم من خلاله بالوضع العام منذ الانقلاب عام 2007، وتجميد كل المؤسسات التشريعية، الى اطار منظمة التحرير، فأقدم على "انقلاب موضعي" في إطار اللجنة التنفيذية تماشيا مع قانونه الخاص - الرغبة، بديلا للنظام الأساسي للمنظمة، فأعلن عن إقالة امين سر اللجنة النفيذية، دون أي إحترام أو مراعاة للقانون، والذي يعلمه تماما رئيس المجلس الوطني الفلسطيني المناضل الكبير أبو الأديب الزعنون..

وبعيدا عن الأسماء والشخصنة، فما حدث هو طعنة قانونية - سياسية لا سابق لها ضد قانون المنظمة، ح لم يجر نقاش موضوعي للقرار، ولم يتم التصويت

القانون المفترض، ولا يوجد نصا لقرار، بل ولم تقدم اسباب ذلك التغيير لا داخل اللجنة أو للشعب الفلسطيني، تستوجب اتخاذ قرار يمهد لفتح باب "الريبة السياسية العامة"، ولو عاد أي فلسطيني فلن يجد نصا يعتد به للقرار، ولا صيغة مسببة وكل تحدث بها وعنها وفقا لموقفه الشخصي..

وأكمل الرئيس عباس "إنقلابه القانوني الجديد" بتسمية أحد أعضاء حركة فتح، أمينا للسر، وايضا بلا اي إحترام للقانون أو المؤسسة، مكتفيا بخبر نشر في الوكالة الرسمية، بعدة كلمات تنص أن "الرئيس كلف فلانا بمهام أمين سر اللجنة التنفيذية"، وهي سابقة لم يكن لها لا مكان ولا مثيل في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يكلف خاطره بدعوة "التنفيذية" لإجتماع طارئ للمصادقة على رغبته الخاصة قبل الاعلان - الاهانة..

اعلان الرئيس اقالة امين سر اللجنة التنفيذية، والذي يمثل الرجل الثاني في الترتيب القانوني، كان يحتله شخص لا ينتمي لحركة فتح، وتسمية شخص منها، يشكل بداية لكشف "لغز التغيير"، بأنه ليس لسبب الغياب ولا بسبب "مؤامرة" تعد وتطبخ في عاصمة عربية، وتلك التفاهات السياسية – الساذجة والغبية التي تروجها أبواق الدعاية السوداء، لكنها جاءت كخطوة أولى على طريق صياغة نظام "التوريث السياسي الخاص" لما هو قادم، وضمن شروط محددة، بدأ التحضير لها بالتعاون مع مستتر..

تعيين شخصية فتحاوية من داخل "الخلية الخاصة للرئيس عباس"، في مكانة الرجل الثاني لمنظمة التحرير، يمثل "نائبا للرئيس" في الرئاسات الثلاث ويكون "البديل العملي" في حالة الشغور..وقد يقول قائل أن ذلك حق لحركة فتح، فهي التنظيم الأكثر جماهيرية، بل هي المؤسس التاريخي للثورة وصاحبة الانطلاقة المعاصرة، وذلك حق تاريخي، لكن القانون والواقع لا يقف فقط عند تلك الحدود..

وما حدث لا صلة له بفتح لا دورا ولا مكانة، بل جاء ضمن حسابات "خلية خاصة" لهاباتت تسيطر على كل مراكز القرار، ولمصلحتها غابت اللجنة

التنفيذية، والتي لم تمنح حتى شكليا حق مناقشة القرار لا عزلا ولا تعيينا، واكتفت بالقراءة لما تم تسريبه، وتنتظر المصادقة ليس الا بـ"نعم"!

المفاجأة الكبرى أن اختيار أمين السر البديل، لم يكن نتيجة قرار لجنة فتح المركزية، وأصيب غالبية اعضائها كما غالبية الشعب بصدمة القرار الاعلامي، وهو ما يفتح "ثغرة مضافة" في لغزة هذا التعيين، الذي لا تفسير له سوى ترتيب حلبة "التوريث السياسي الخاص"، فبدلا من التوريث العائلي كما في بلدان عدة، او كما فعل يوما معاوية بن أبي سفيان بأن أحال الحكم من منطق "الشورى" الى أمر المبايعة للعائلة"، وما حدث هنا هو تدمير القانون الفلسطيني العام في المنظمة والسلطة، لصالح مبايعة "وريث من الخلية الخاصة"، لحسابات سياسية بدأت تطرق الباب سريعا، لتعزيز الفصل السياسي بين الضفة والقطاع، وتمرير مشروع "التقاسم الوظيفي" في الضفة الغربية..

ما حدث ليس خطوات إجرائية يمكن القفز عليها، بل هي خطوات سياسية - قانونية تأتي في سياق ما يحدث، وما سيتم عبر بواية مشاريع ترمي لفرض معادلة جديدة تخالف المشروع الوطني بكليته، وتخلق "حالات كيانية" بمقاس المشروع الاحتلالي..

المسؤولية الآن على قوى منظمة التحرير، يسارا وحركة فتح، وقوى خارجها وبالتحديد الجهاد الاسلامي" ومؤسسات وشخصيات لتقف امام بداية تكريس خطر سياسي - قانوني لتدمير المشروع الوطني العام، مترافقا مع مشروع يتم تحضيره لفصل القطاع ضمن مطبخ تركي قطري اسرائيلي، تشتاق بعض أوساط حماس له، وبرعاية أميركية أوربية..

نعم نريد العمل من أجل "صحوة سياسية وطنية وخلق أداتها المطلوبة..وذلك ما سيكون مجال التناول لاحقا ..لو كان في العمر بقية!

ملاحظة: رامي الحمدالله يقسم في حفل افطار بخليل الرحمن، أنه سيعمل على صيانة "الوحدة الداخلية"..التفسير المطلوب ليس لمصداقية القسم من عدمه،

فتلك بينه وبين الله، ولكن تعريف ما هي "الوحدة الداخلية" وحدودها التي يتحدث عنها في ظل كل ما نرى..!

تنويه خاص: "لا - إوسي" اليونانية للسلبطة الاوروبية جاءت أملا لكل من يريد أن يقول "لا" للبلطجة بكل أشكالها وتلاوينها..المهم أن تجد من يحمل شعلتها بلا خوف..فيفا الكيسس الشاب اليوناني..وعقبال "تسيبراس" الفلسطيني!

دعوة النائب الأشقر غبية.. ومدانة!

كتب حسن عصفور/ من حق حماس أن تقول كل ما يحلو لها قوله، وتتصرف كيفما ترى نحو حملة الاعتقالات "الغادرة" التي طالت عشرات من كوادرها في غفلة سياسية لم تكن ضمن سياق الحساب الوطني العام، وقال منهم كثيرا من القول بعضه مقبول وبعضه غير مقبول، لكن ما لم يكن ضمن اي خيال علمي ما تفوه به النائب عن الحركة اسماعيل الأشقر بتهديد مباشر لقوات الأمن الفلسطينية بالاستهداف المباشر تحت يافطة أنها تعرقل "المقاومة" ضد الاحتلال..

وبعيدا عن "اليافطة" ومدى صوابها من عدمه و"الحول السياسي" الذي يتضمنه، فما قاله يمثل تحولا سياسيا هو الأخطر في الشان الداخلي، وكان له أن تصبح "حدثا خاصا" يقلب الكلام السائد رأسا على عقب، بل وأن يقذف بتلك الأخبار الداخلية التي حدثت، لتركيز السلطة في يد شخص فرد وتابعه، بدون تدقيق في مخاطرها على الكيانية الفلسطينية..

لكن دعوة الأشقر التدميرية، لم تجد من اي قوة أو فصيل ردعا مباشرا، لما تتضمنه من دعوة لحرب أهلية في الضفة المحتلة، وهدية تفوق بمخاطرها السياسية ما حدث من انقلاب عسكري في قطاع غزة عام 2007، دعوة تعلن

أن حركة حماس تمنح دولة الاحتلال فرصتها المباشرة للبدء في تنظيم وضعها وفقا لخطر "قادم"..

تصريح الأشقر، بحسن نيه يمكن اعتباره "حماقة سياسية" نتجت عن رد فعل غير منضبطة، ولو ذهبنا الى سوء النية الذي بات هو السائد، فيمكن اعتبارها "شرارة نار" للبدء في تنفيذ المخطط الاسرائيلي الذي بات معلوما للعامة والخاصة..تقاسم وظيفي في الضفة وتدمير الكيانية الفلسطينية وقطع الطريق على امكانية أن يذهب الرئيس محمود عباس باعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الإمم المتحدة، والدفع بمشروع انفصال غزة نحو نهايتة الاسرائيلية بدعم ومساندة قطرية تركية ورعاية أميركية..

تصريحات يمكن اعتبارها دعوة لحرب داخلية فلسطينية تمنح دولة الكيان "فرصة ذهبية" للهروب من العقاب القانوني الدولي في المحكمة الجنائية الدولية، وتضع الفلسطيني امام العالم، انه لا يستحق تأييدا ولا تعاطفا، وقبله لا يستحق أن يكون له كيان مستقل ما دام يحمل كل هذا "الشر الذاتي"، والذي سنقل بدوره شرا على الآخرين..

ربما لم تتوقف قيادة حماس، أمام مخاطر أقوال احد نوابها بالدعوة للتصدي للأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتجاهلت، أن هناك طرفا محتلا يمتلك كل الامكانيات للاستفادة من تصريحات الأشقر، ويبدأ بتنفيذها نيابة عن قوات حماس العسكرية، وتقوم باغتيال عددا من عناصر الأمن الفلسطينية او بعض قادة منها، ليس كراهية فيمن هو مستهدف، بل تطبيقا لدعوة نائب لم يدرك أبعاد أقواله، التي أطلقها وهو منتش بتهديد يحمل كل بذور حرب اهلية، ستغذيها قوات الاحتلال بكل ما لها من خبرة وقدرة في فعل ذلك..

إن صمت قيادة حماس، على تلك الأقوال الكارثية، وعدم الاعتذار الصريح للشعب الفلسطيني عنها، ومحاسبة النائب عليها، يشكل تواطئا كاملا حول تلك الدعوة التي لا سابق لها..

مطلوب من كل قوى العمل الوطني، ادانة تلك التصريحات وبمحاسبة مطلقها حسابا سياسيا وطنيا، كي لا تصبح الأقوال الخارجة ذريعة لعدو متربص يفعل ما يحلو له باسم فصيل فلسطيني، وهو ما يمثل كارثة لن تقف حدودها داخل الضفة فحسب، بل ستنتقل شرارتها حيث يوجد فتح وحماس في بقاع الأرض..

قيادة حماس والقوى الوطنية تتحمل مسؤولية ما سيكون من كارثة ما لم تحاسب مطلق التهديدات المعيبة وطنيا وأخلاقيا، وهي دعوة مشبوهة بكل ما للتعبير من تفسير وابعاد..

ومع التحذير من الدعوة الغبية – الكشبوهة أيضا، فإن السلوك غير المنضبط من أجهزة أمن السلطة في الضفة تجاه حماس، يمثل وجها آخر للخطر الداخلي المتوقع، وما حدث لا يمكن تفسيره سوى أنه تطبيق سريع لمخاوف ظهرت بعد تصريحات لقيادات امنية اسرائيلية عن تنامي قوة حماس العسكرية، وانها تهدد السلطة ايضا، وهي استجابة لأمر "التنسيق الأمني" الذي بات سلاحا ضارا بالمسألة الوطنية، واستمراره يشكل تطاولا كاملا على قرارات المجلس المركزي الأخيرة..

الأعتقالات المجانية هي ايضا الوجه الآخر لتسريع "حرب الاقتتال الداخلية"، و كأن هناك من يعمل في قطبي الانقسام لإدخال الشمهد الفلسطيني في إتون حرب لإنهاء مرحلة تاريخية من مسار الشعب وتصفية مشروعه الوطني، بيد ذاتية وتحت مسميات مستعارة، كل يختارها لتنفيذ مخطط التدمير الذاتي..

المسألة، لم تعد اعتقالا أمنيا ولا تصريحا غبيا، بل خطر يدق بابا لمن لا زال يملك حسا بالمسؤولية نحو حماية "بقايا المشروع الوطني" من مؤامرة بدأت تطل براسها لتنال منه..

"بقايا الوطن - بقايا المشروع" تحت دائرة الخطر ..صرخة تستوجب اليقضة العامة قبل فوات الآوان!

ملاحظة: اعلان رئيس حركة حماس في غزة اسماعيل هنية، بأن اسرائيل لن تشن حربا جديدة يمثل "سقطة سياسية" ليس أوانها، إلا أن وصلت حماس والكيان الى اتفاق يمنح قوله "شرعية خاصة"!

تنويه خاص: سؤال لمن يتحدثون عن "النظام الفلسطيني"..هل من حق الرئيس عباس تسمية "فلانا" أمينا لسر اللجنة التنفيذية من خلف الاطار..هل أصبح "القانون" بمقاس الرغبة الذاتية..والسؤال ايضا للقوى التي تعتبر ذاتها قوى مركزية: هل تقبل بمثل تلك "الاهانة القانونية - السياسية"..صمتكم عار!

رامي يهزم "الوفاق"..و"الأمل الوطني"!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا انتهت "المهلة الرئاسية" لحركة حماس وقوى العمل الوطني، بتنفيذ الرئيس محمود عباس تهديده الذي أعلنه صوتا وصورة، لقناة عربية حول اليوم النهائي للمشاورات، إن لم تعلن حماس موقفها سيقوم باجراء "تعديل طفيف" على حكومة رامي الحمدالله، وهو ما حدث فعلا ولكن تم تمريره بغطاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية..

ما حدث في إجتماع ليلة الثلاثاء - الاربعاء من نهاية شهر يونيو واطلالة الأول من يوليو، أكد تماما أن صلاحيات اللجنة التنفيذية لم تعد وفقا للنظام الأساسي الذي كرسها قيادة للإطار الشرعي الوحيد لشعب فلسطين، فمن حيث الشكل جاء قرار التنفيذية وفقا لبيانها المنشور رسميا، كما هو تماما تهديد الرئيس قبل الاجتماع بأيام، وهو ما يمكن اعتباره مساسا بهيبة الإطار، قبل أي مسألة أخرى..

ولكن المفارقة الأهم سياسيا، أن فصائل المنظمة الرئيسية، الشعبية والديمقراطية ومعهما "فدا"، وفي غياب حزب "الشعب" المفاجئ عن الحضور، رفضت القوى الثلاث القرار الرئاسي خلال عرضه للنقاش،

واصرت على استمرار المشاورات الى حين تشكيل حكومة وحدة وطنية باعتبارها السلاح الوحيد لمواجهة المشروع الاسرائيلي بشقيه، فصل القطاع وتقاسم حكم الضفة وظيفيا، خاصة وأن مقترح الرئيس عباس لا يحمل أي بعد سياسي جوهري في التشكيل الجديد، بل هو كسر عملي لـ"حكومة الأمل الوطني" المرتجاه شعبيا..

والمنطق السياسي يقول، أن اجراء "تعديل طفيف" لا يحتاج قرارا من التنفيذية، بل انه لا يستحق المدى الزمني لنقاشه، ولا يستوجب كل ما اثير من حوله، فأن يصر الوزير الأول على شطب بعض وزراء لا يروقون له شخصيا، فتلك مسألة كان له أن يحلها "ثنائيا مع الرئيس عباس، خاصة وأن الأسماء المعروضة للطرد شخصيات مستقلة لا تحتمي بقوى وفصائل، وترشيحهم جاء من الرئيس عباس وأجهزته الأمنية، كما قال يوما رامي الحمدالله، ولذا ما كان لهذه القضية الشخصية أن تشغل الرأي العام الفلسطيني، ولا كان لها أن تعرض "اتفاق الشاطئ" لهزة تؤدي الى اعلان موته الرسمي، سواء التزمت به حماس أو لم تلزم..

ما حدث من "قرار" بتعديل طفيف على حكومة رامي، أكد ان الحمدالله إستطاع ان يخرج "فائزا بالضربة القاضية من مباراته مع بعض مراكز القوى في حركة فتح والأجهزة الأمنية، وتمكن من الضغط تحت "الحاجة الرئاسية لشخصه"، لفرض منطقه على حساب المنطق الوطني العام..

"التعديل الحكومي الطفيف"، يحمل مجموعة دلالات سياسية خطيرة، تبدأ بأنها تمنح حركة "حماس" الذريعة باعلان براءتها رسميا من اتفاق الشاطئ، وانها لن تعترف بأي مظهر سياسي فلسطيني عام، وستبدأ بتحريض عام ضد القرار الأخير، وتعمل على وصفه بالقرار الانفصالي وترتيبا لمرحلة "اقصائية جديدة"..

كما وأن خلاف قوى رئيسية في منظمة التحرير بعضها مؤسس لها منذ دخول فصائل الثورة للمنظمة بعد عام 1968، يؤدي الى الدخول في مرحلة

من الارباك السياسي قد تؤثر موضوعيا على وحدة الاطار مستقبلا، ما قد يدفع بتشكيل "محاور "، مع أول خلاف سياسي علني، وقد لا يكون بعيدا إن تم تمرير "المشروع الفرنسي" للحل النهائي، وهو المشروع الذي يحمل في طياته بذور تفجير الاطار الوطني..

وبالتأكيد، فان قرار تعديل الحكومة الطفيف، مع الحديث عن منحها ترتيب اجراء انتخابات عامة لمؤسسات السلطة، هو قرار رسمي لتجديد "شرعية" اطالة أمد المرحلة الانتقالية بكل كوارثها السياسية، ورفضا عمليا لاعلان "دولة فلسطين" وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، والذي يمثل بذاته "الجدار الواقي" وطنيا لمواجهة المشروع الاسرائيلي لفصل القطاع وتقاسم الضفة تهويدا واستيطانيا وسيطرة أمنية..

إن الاصرار على عدم اعلان دولة فلسطين، يمثل تجاوبا موضوعيا لرسالة التهديد التي أرسلها رئيس الشاباك كوهين قبل اسابيع، عبر مسؤول الارتباط المدني الفلسطيني، بأن قوات الاحتلال يمكنها اعادة احتلال الضفة ومحاصرة منزل الرئيس عباس في أقل من 24 ساعة، لو حدث أي قرار يؤثر على دولة الكيان..

ما حدث يشكل مأساة سياسية حقيقة، خاصة وأن القوى الحية في الشعب الفلسطيني، غالبية قوى اليسار وقسم هام من حركة فتح الى جانب حركتي حماس والجهاد الاسلامي، وشخصيات مستقلة وطنية، كلها ترى غير الذي كان..

أمن أجل ترضية "فرد" كان يجب "هزيمة الوفاق الوطني"، و"التراص الوطني" في مرحلة سياسية هي الأخطر..والسؤال هنا: ما هو السر الذي يقف وراء كل هذا، خاصة وأنه لم يقدم "تبريرا سياسيا مقنعا"..

لا زال لدى الرئيس عباس وقت لمراجعة القرار وحسابه من كل جوانبه، ولا عيب في التراجع عن "خطأ سياسي" كي لا ترتكب "خطيئة وطنية كبرى"..!

ملاحظة: في الأول من يوليو (تموز) 1994 عاد الخالد ابو عمار الى الوطن عبر بوابة غزة..يوما تاريخيا عاشته فلسطين من خلال استقبال اسطوري لقائد اسطوري..ليت البعض يعود لمشاهدة تلك اللحظات، عله يكتشف أن "حب الشعب" هو السلاح الأهم للقائد اي كان موقعه..التاريخ لا يكذب!

تنويه خاص: والي حلب الداعشي الغزي بدأ رسائله الى حماس متوعدا بكسر رقاب الطواغيت..هل تدرك حماس أن السياج الوطني العام هو الأبقى لها من سياجها الأمني الخاص..نتمنى اعادة التفكيرفلا ضرر ولا ضرار!

سياسة "نريد انهاء الانقسام ..ولكن"!

كتب حسن عصفور/ من الصعب أن يتوقع الفلسطيني أن هناك جدية سياسية من طرفي الانقسام نحو وضع حد لنهايتة، رغم اتفاقات متعددة الأسماء وأماكن الضيافة واختلاف الرعاية، بل أن الأحاديث اللغوية التي يطلقها المتحدثين باسم قطبي الأزمة الانقسامية، لا تخلو من مفردات "المصالحة والوحدة وانهاء الانقسام"..!

والحقيقة أن عدد الاتفاقات المخصصة لوضع حد للمصيبة - النكبة الثالثة الكبرى المسماة انقسام فلسطيني، لا تخلو من جواب تفصيلي لكل ما يمكن أن يخطر على بال من يرغب في التوصل لتلك النهاية التي ينتظرها شعب فلسطين، وطنا وشتاتا، وكل مؤيدي القضية العادلة التي باتت أحد أهم قضايا العصر الغائبة عن الحلول بكل ما منحته الإمم المتحدة لها، قرارات منذ عام 1947 وحتى تاريخه، تفوق ما يتعلق بأي قضية غيرها..

لم يعد ممكا من قطبي الأزمة إعادة "إجترار" مكنونهما اللغوي لتبرير هروبهما من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، بل وأن كل يوم يمر بلا تحقيق ذلك يشكل قوة مضافة لاستمرار الاحتلال وإضاعة حق الشعب الفلسطيني في

تحقيق بعضا من حلمه في إقامة دولته الوطنية، والتي باتت قرارا صريحا قاطعا في الأمم المتحدة يتسوجب التنفيذ لا أكثر..

المتابعة لتطورات المعركة الكلامية بين قطبي الأزمة، تبرز الإتهامات أضعافا مضاعفة عما كانت في زمن سابق، بل ان التهم "المستحدثة" تبدأ من رحلة "التخوين" لتنتهي الى التخوين الأكبر، مواقف كأنها تبحث إطالة "أمد الانقسام" كل لـ"غاية في نفس المنقسم يعقوب"..

حركة حماس، وناطقيها لجأوا في الآون الأخيرة لإلقاء التهم والأوصاف على الرئيس محمود عباس وحركة فتح، ومنظمة التحرير بما لا يدع للإنسان مجالا الا التفكير أن "نهاية الانقسام" ليست جزءا من "ثقافة حماس السياسية"، مقابلها تطلق حركة فتح حملة اعلامية تتساوق مع ذات نغمة

التخوين العام" لحماس قيادة ومواقفا"..وشهدت الأيام الأخيرة نشاطا محموما في توسيع رقعة الاتهامات المتبادلة بطريقة مستفزة للشعب الفلسطيني..

ربما بات مطلوبا من قيادة الحركتين منح الناطقين منهما "إجازة من الشتائم السياسية"، وليس مطلوبا منهما استبدالها راهنا بـ"الحديث الاجابي"، فقط "وقف مرحلة التخوين"، وإعلان ذلك للشعب الفلسطيني باعتباره "هدنة خاصة وصيام عن الكلام الرديء جدا"..

وفي الاثناء تتحمل القوى والجهات الفلسطينية خارج قطبي الانقسام، بلورة ورقة

هدنة اعلامية مؤقتة" لفترة محدودة، تبدأ أثرها بالعودة لأبرز اتفاقات المصالحة شمولية وتفصيلا من أجل وضعها موضع التنفيذ..

البداية تكون بإعادة الحياة للإطار القيادي المؤقت باعتباره "الشرعية السياسية الجديدة" في زمن المصالحة المرتقب، وعقد الاطار المؤقت سيفتح الباب لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، بعيدا عن أي بحث جديد عن "معاهدات واتفاقات"، لكن الواجب يفرض أن يكون أي بحث لأي قضية في الاطار المؤقت منطلقا

من قرار الجمعية العامة للإمم المتحدة الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين عضوا مراقبا فيها، قرار رقم 67/19 لعام 2012..

أي أن كل منتجات البحث يجب أن تخدم تكريس واقع القرار المذكور، بما يضع حدا نهائيا للمرحلة الانتقالية بكل مكوناتها وتفاصيلها..

الحكومة المقبلة هي حكومة دولة فلسطين..البرلمان هو برلمان دولة فلسطين، الرئيس رئيسا لدولة فلسطين..

وفي الموقف السياسي تكون المعركة حول آلية تنفيذ قرار دولة فلسطين كما ورد في نص قرار الجمعية العامة، دون بحث في أي تعديلات على ما به، كما هو مشروع القرار الفرنسي، الذي يجب ان يسحب نهائيا من طاولة البحث..

وهنا تصبح المبادرة إذا ما التزمت حماس أولا وفتح ثانيا بـ"هدنة صمت اعلامية"، بيد الرئيس محمود عباس ليدعو الى عقد "الإطار القيادي المؤقت"..فهو المفتاح الحقيقي لبدء وضع النهاية للنكبة الكبرى الثالثة..ومنه يمكن اعادة ترتيب أوراق القوة الفلسطينية وهي كثيرة جدا، خاصة مع التحولات المفاجئة في المشهد الاقليمي نتيجة توقيع "الاتفاق النووي"..

هناك فرصة جادة وجدية لو كان هناك رغبة جادة وجدية لمن يريد "إنهاء الانقسام"..ما يفرض تحركا فوريا من كل الأطراف خارج قطبي الانقسام..ولتبادر فصائل اليسار الوطني والجهاد الاسلامي وشخصيات ذات وزن ومصداقية في قيادة تصويب المسار!

ملاحظة: أغتيال احد القيادات الهامة في مخيم عين الحلوة يستوجب تحركا سريعا كي لا تبدأ رحلة "فتنة جديدة"..

تنويه خاص: بلدة "سوسيا" تنتصر بعراقتها الفلسطينية على الدجل والنصب والاحتيال لدولة الكيان وفرقها الارهابية..سوسيا فلسطينية روحا ووثيقة يا سفلة!

"صفقة الأمان المتبادلة" بين اسرائيل وحماس!

كتب حسن عصفور/ العلاقة الاسرائيلية - الحمساوية لم تعد "سرا" من الأسرار التي يتم البحث عنها، بل اصبحت مسألة يتم "التباهي" بها من طرفيها، كل بطريقته وما يخدم مصالحه، واهدافه، ولكن ما جاء مفاجئا للعامة والخاصة من أهل فلسطين، ان تصل القضية الى تلك "الثقة المتبادلة" حتى يعلن رئيس حركة حماس في قطاع غزة، اسماعيل هنية بأن اسرائيل "أبلغتنا بانه لا حرب جديدة على قطاع غزة"..

هذه العبارة كان لها أن تقيم "ثورة عامة" ليس في فلسطين فحسب، بل في كل مكان به فرع للجماعة الأخوانية، لو أن قائلها كان الرئيس محمود عباس، او حتى أي من أعضاء الاطار الأول في حركة فتح وجوارها الفصائليين، ولنال من التهم والصفات قد تعجز عنها اللغة المعروفة، فتلك هي المرة الإولى في تاريخ الصراع الفلسطيني مع دولة الاحتلال، ان يعلن مسؤول في فصيل تلك "النبوءة السياسية" بالغاء الطبيعة العدوانية للكيان، بل واسقاط تهمة الغدر عنه، بعد كل ما ارتكبه من "جرائم حرب"، باتت الآن في "ارشيف المحكمة الجنائية الدولية"، حتى لو تغاضت القيادة الرسمية الفلسطينية في اطار صفقتها مع نتنياهو وأمريكا عن تفعيلها..

ولأن الكلام السياسي ليس نزوة ، فما قاله هنية ليس سوى احد اوجه "الصفقة الاسرائيلية الحمساوية" التي وصلت الى نهايتها، بل وبدأت عمليا في التنفيذ منذ اسابيع، وجاءت تصريحات القيادي البارز في حماس د.غازي حمد لاذاعة اسرائيل، متحدثا لها بالعبرية، أن حماس لا تبحث شن "حرب على اسرائيل"، لتكمل الوجه الاخر للصفقة المكتملة..

ومن يقرأ بعضا مما نشر خلال الساعات الأيام الأخيرة، سيجد أن الحديث عن "التفاوض - الاتصال" بين حماس واسرائيل، هو سيد الخبر، أكملها الاعلام العبري بكشف توصيات قادة الجهاز العسكري الأمني الاسرائيلي

بالموافقة على التوصيات السياسية للصفقة، ومعلنا المقابل الاسرائيلي لها، من "تسهيلات واسعة جدا تؤدي الى تغيير جذري" في العلاقة وترسيخ الثقة المتبادلة" بين طرفيها في غزة وتل أبيب..

قادة أمن اسرائيل أعربوا عن ضرورة قيام حكومة نتنياهو بالاسراع لـ"إنقاذ حماس" من أزمتها الخانقة، ونقلت "هآرتس" العبرية، تقديرات عن قادة الجيش الاسرائيلي تقول بأن "حركة حماس باتت بلا إنجازات جدية ومعزولة سياسيا وعلاقاتها مع مصر لا تزال متوترة"، لذا خلصت القيادات الأمنية إلى أنه بالإمكان "التوصل إلى "هدوء طويل الأمد" على طول الحدود مع غزة من خلال التسهيلات الاقتصادية الواسعة وإلغاء بعض القرارات، بما يتعلق بنقل البضائع التجارية وخروج السكان من القطاع".

تلك "التسهيلات" تشمل فيما تشمل، فتح معبر بيت حانون - إيرز بشكل يومي، والسماح بعبور أعداد كبيرة نسبيا من الغزيين إلى الضفة الغربية والأردن، وذلك بدلا من عبورهم من معبر رفح المصري، لكن وفق إجراءات أمنية مشددة. كما أوصت القيادات العسكرية الاسرائيلية بإعادة فتح معبر "كارني" التجاري، والذي أغلق قبل 4 سنوات، وتوسيع معبر كرم أبو سالم، ومنح آلاف الغزيين تصاريح عمل في البلدات الإسرائيلية القريبة من غزة..ومع كل هذه "العطايا"، كشفت حماس أن هناك اتصالات خاصة بمسألة فقدان جثث جنود اسرائيليين..

الطريف ان تلك "التسهيلات الاسرائيلية" منحت لحركة حماس مباشرة، وعبر قناة تفاوضية خلفية، وبلا أي تنسيق مع جهاز السلطة الفلسطينية الخاص بالارتباط المدني، كرسالة سياسية من طرفيها، حماس واسرائيل، أن السلطة لم تعد طرفا فيما يخص "الشأن الغزي"، وباتت غير ذي صلة به، وأن دولة الكيان تعترف الآن بأن "مستقبل قطاع غزة" يتعلق بالعلاقة مع حماس، ومن هنا تبدأ رحلة "الفصل السياسي" ليس بين الضفة والقطاع فحسب، بل فصل في التعامل التمثيلي للشعب الفلسطيني، فإسرائيل تعلن الآن ان تعاملها مع الطرف الفلسطيني يتم عن طريق "جهتين ممثلتين"، وليس

جهة واحدة، وبه تلغي عملي وسياسيا رسائل "الاعتراف المتبادلة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية"..

دولة الكيان بدأت مع اعلانها السياسي الجديد، بتأسيس "إطار تمثيلي خاص" لقطاع غزة، مستفيدة من موقف الرئاسة والحكومة الفلسطينية في عدم القيام بدورها المفروض نحو القطاع، ومنحت حماس قدرة لأن تبدو أنها ضحية لإهمال السلطة وتعنتها في التعاطي مع مشكلات أهل غزة، خاصة بعد اتفاق الشاطئ وغياب الحكومة عن التواجد العملي، وقضايا بلا عدد استفادت منها حماس جيدا، وخطفتها دولة الكيان لتؤسس لتأطير "مشروع الانفصال السياسي" من بوابة "الأزمة الإنسانية"..

وأمام تلك التسهيلات الكبيرة جدا ستحصد حماس تعاطفا وتأييدا هائلا من أهل القطاع، خاصة لو التزمت فعلا دولة الكيان بتنفيذ معالم الصفقة سريعا، مع توفير "شبكة أمان" بلا حرب ولا عدوان، مقابل وضع مضطرب في الضفة، به ملامح انقلاب سياسي على القانون والنظام، ومأسسة لـ"حكم خاص"، مع تصعيد استخدام "القبضة الأمنية" في الضفة بعد نجاح الأمن الاسرائيلي بترويج اشاعات حول قوة حماس العسكرية ومخططها، وإختراع نظرية مستحدثة ساذجة جدا، تحت مسمى "مؤامرة الانقلاب لخلية الامارات"..

وساعد الأمن الاسرائيلي في ترويج ذلك تصريحات غبية وحمقاء ومتغطرسة من قبل بعض قيادات حماس ضد الأجهزة الأمنية الفلسطينية..وهو ما تخطط له اسرائيل لتمرير مشروعها بشقيه في الضفة بتقاسم وظيفي مع "بقايا سلطة"، وتمرير مشروع "الانفصال السياسي" في القطاع عبر "أزمة الخنق الانساني"!

نعم..حماس واسرائيل بدأتا العمل وفق ما يمكن اعتباره مرحلة " الأمان المتبادل" بينهما، نحو مستقبل "كياني خاص للقطاع"، دون أي مشاركة للسلطة القائمة في رام الله، المنشغلة بتطويق "مشاكلها الخاصة" وتطويق "المؤامرات عليها"..تلك هي البداية ليس الإ..!

ملاحظة: لما لا يخرج أحدهم ليعلن ما هي أسباب عدم اكمال "تعديل حكومة رامي"..الى هذا الحد لا قيمة للشعب عند من يتحكم بمصيره..عفكرة دولة الكيان وحماس قزمتا منتج الحكومة القادم الى حدود مدن وبلدات في بعض الضفة.. غزة تقول لكم باي باي يعني وداعا!

تنويه خاص: كيف يمكن الحديث عن "وساطة بين داعش وحماس" في مؤتمر صحفي بغزة وتحت حراسة أمن حماس، دون أن تثار كل علامات الشبهة!

قوى اليسار والجهاد الاسلامي..والصمت الحرام!

كتب حسن عصفور/ ارتفعت في الآونة الأخيرة حالة التدهور السياسي العام في "بقايا الوطن"، نتيجة إصرار قطبي الانقسام على المضي كل بمشروعه الخاص، وتكريس "ادواته" التي تحقق ما يربو اليه، بعيدا عن الآخر، وتعزيز قواعد "الانفصال السياسي"، بقدر المستطاع، مع بروز مظاهر جديدة لحالة "الانقسام - الانفصال" تدفع نحو خلق "فتنة كبرى" دون حساب لنتائجها المرتقبة..

حركة "حماس"، ومنذ أن عادت لها الروح نتيجة "الاتصالات الخلفية" مع دولة الكيان العنصري، عبر قنوات متعددة، وهي تشعر بحالة من "النشوة السياسية" أدت الى أن تخلق كمية "حواجز ومطبات" لمنع تحقيق أي تقدم يؤدي الى قطع الطريق على استمرار الانقسام، وبدأت في التكوين على قاعدة أنها، وحدها وبلا شريك، فيما تعتبره "نصرا لذاتها"، قد يمنحها "حالة كيانية" في قطاع غزة، تفتح الباب واسعا للإتصال الخارجي عبر "الممر المائي"، دون أي حاجة للآخرين..صفقة بدأتها سويسرا ثم تناقلتها تركيا وقطر ومراسلين من الفرنجة، بدأوا رحلتهم لصياغة "اتفاق هدنة - تهدئة طويل"، اصبح تحت اليد والتداول، وينتظر اعلانه الرسمي، بعد انهاء الترتيبات الإسرائيلية لواقع الضفة الغربية..

ولم يكن تصريح رأس حماس في قطاع غزة، عن ابلاغ اسرائيل لهم، لا يهم كيف تم له، بعدم شنها "حربا عسكرية جديدة على قطاع غزة" سوى صافرة إنذار تمهد للترتيبات المتفق عليها، وجاء الكشف عن "موافقة الاطار الأمني" في دولة الاحتلال على عناصر الاتفاقية خطوة حاسمة نحو "إعلان الصفقة"، والذي يبدو أنه سيكون أقرب مما يعتقد البعض "غير المصدق"!

الرئاسة الفلسطينية تلهث لتطويق آثار الصفقة بين حماس واسرائيل، والتي أبلغت بها رسميا من قبل رئيس الشاباك، قبل اسابيع عبر مسؤول الارتباط مع اسرائيل، وبدأت العمل نحو "تقزيم العلاقة مع حماس" على طريق "فك الارتباط الكلي" معها، ولذا سارعت بالحديث عن "تغيير حكومي" تعددت مسمياته، الى أن وصل الى اعادة تشكيل حكومة رامي الحمدالله، بلا أي التزام مع حماس أو غيرها من القوى، ثم أكملت الرئاسة خطواتها لـ"فك الارتباط الداخلي"، بـ"انقلاب" داخل اللجنة التنفيذية ترافق مع أوسع حركة اعتقالات ضد أنصار حركة حماس، تحت هاجس "التهديد السياسي" الذي أرسلته دولة الكيان الى "مقر المقاطعة" في رام الله، وانهى الرئيس محمود عباس ايامه الحافلة باختيار من يخلفه دون العودة الى القانون أو الشريك..

وقطعا، ما كان لطرفي الانقسام، المضي كل بمخططه الخاص، لو أنه وجد "قوة ردع" شعبية وسياسية، تقف أمام تلك الحالة الانفلاتية من "الهروب السريع" عن "ثوابت الاتفاقات الوطنية"، وبناء "ممالك طائفية سياسية" دون حساب لرد فعل وطني، نتيجة غياب القوى التي يمكنها أن تكون حائط صد او "جدار عازل" بين نزعات "الفكاك السائرة نحو مجهول"..

قد يبدو الحديث عن "الطرف السياسي الثالث - القطب الثالث"، كمشهد يتكرر دوما، ومنذ زمن بعيد، بلا نتيجة، لكن الخطر السياسي الداهم لسحق المشروع الوطني، يفرض بالضرورة فتح ذلك النداء مجددا، خاصة وأن طرفي الانقسام والذهاب بعيدا عن "المشروع الوطني"، لم يعد حديثا اعلاميا، بل أنهما شرعا في التنفيذ العملي، سواء في قطاع غزة، أو في الممكن من الضفة..

ميزان القوى العملي الذي يمنح فتح وحماس قوة كبيرة للتأثير، قد يهتز جدا، بل وقد يصاب بهزيمة غير منتظرة، من "القوى الرافضة" لمسار كلا القطبين، لو آمنت "قوى اليسار الفلسطيني"، وحركة "الجهاد الاسلامي"، بأنه لم يعد ممكنا البقاء على "منصة التشجيع" أو "اللطم السياسي"، أو "العزف منفردا"، ولنشأت قوة فعل سيكون لها أثر يفوق جدا حجمها التنظيمي..

مواجهة "الردة السياسية" عن "المشروع الوطني"، ومحاولة دولة الكيان استغلال المشهد القائم راهنا، وسباق كل من قطبي الإنقسام نحو "أوهام" تعبث بهما، بات "فرضا وطنيا"، وليس "منحة من هذا الطرف أو ذاك"، وعدم ترتيب قاعدة الانطلاق بصلابة سياسية سيقود في النهاية ليس لتمرير "المؤامرة المتسرعة"، بل أيضا لتحطيم كل أداة يمكنها أن تشكل عقبة..

إن مخزون القدرة التي تمتلكها قوى اليسار والجهاد الاسلامي وأطراف محتمعية وسياسية أخرى، كفيلة بأن تتحول الى السلاح الأمضى لقطع سبل كل اشكال الانحدار المتسارع، وذلك يتطلب صياغة عناصر المواجهة، عبر توافق في إطار معلن، وضمن إطار تحالفي يحدد ما يريد مشتقا من البرنامج الوطني المتفق عليه، وتحت سقف سياسي واضح للشعب بعيدا عن "الغاز البعض".

كسر حالة الارتباك والتردد السائدة، هو البداية الواجبة لتشكيل قوة فعل ثالثة في المشهد الفلسطيني، تعيد الاعتبار لروح الكفاح والتصدي للمشروع الاحتلالي بشقيه، "انفصال القطاع - وتقاسم وظيفي في بعض الضفة"..

إن الخروج من دائرة الفعل الجزئي، او الكلام المتقطع من هذه القوى منفردة لن يمنع "الكارثة الوطنية"، ولذا أصبح لزاما أن تسارع للتوافق الفوري لصياغة "جبهة مواجهة وطنية شعبية" ضد المشروع التدميري، والتي بدأت خيوطه تتضح جدا..

الوقت كالسيف ..تلك مقولة راسخة، تفرض المبادرة للعمل من أجل تشكيل "جبهة المواجهة الوطنية الشعبية"، بعيدا عن "حسابات البعض الضيقة" أو

"التفكير الفصائلي الصبياني"، فكل تأخير في ذلك هو خدمة مباشرة للمشروع اللاوطني..

دقت ساعة العمل الثوري لكفاح الأحرار.. والثوار هم الشعب والأحرار هم الشعب..عارفين المشوار!

ملاحظة: ما تسرب عن تفاصيل صفقة "جوال - الاتصالات" مع أجهزة حماس الأمنية تستوجب المساءلة القانونية..كونها فضيحة فساد عامة..هل تلاحقها "هيئة مكافحة الفساد" ام ان ذلك خارج توجهها المرسوم من الآمر الناهي..!

تنويه خاص: حالة الردح المتبادلة بين قطبي الانقسام اضاعت مشهد الفرح بنجاح فلسطين في مجلس الأمن لمطاردة الكيان على جرائمه..تقرير كان له أن يكون يوم "عرس وطني"، أصبح "في خبر كان"..أهي مصادفة أيضا أم .....!

كسر "البلادة السياسية" فلسطينيا..واجبة!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام قامت دولة الكيان بعملية استباحة منظمة لاقتحام المسجد الأقصى، دون أي حساب لرد فعل عام محلي أو غيره، وبعد ساعات تذكرت "فصائل المقاومة اللغوية جدا" أن تلك فرصة مناسبة لإصدار ما وجب إصداره من "بيانات" تفتح "باب جهنم على العدو"، الذي يجهل قيمة القدس والمقدسات عند أهل فلسطين والعالم..

وتسابق المتحدثون من الطاقمين الإعلامي السياسي والعسكري، ليشرحوا كيفية التصدي للإهانة الاسرائيلية، حتى وصل الأمر بأحد "الفصائل المسلحة" لينذر دولة الكيان المحتل، أن ساعات وستعرف الرد "المزلزل"..

والحق أنتهت العملية ثم عادت المجموعات الارهابية الاستيطانية وفرق "اللوثة العنصرية" وكررت الاقتحام، مع رد فعل لغوي أقل بكثير عما حدث سابقا..

ربما يتذكر البعض الفلسطيني، أن أول مواجهة عسكرية بين قوات الأمن الوطني الفلسطيني وقوات جيش الاحتلال حدثت في سبتمبر أيلول عام 1996، عندما قررت حكومة نتنياهو فتح "نفق" تحت المسجد الأقصى، لتتوحد فئات الشعب وتبدأ واحدة من الهبات الشعبية الكبرى، وكانت المواجهة العسكرية حيث تم قتل 15 جنديا عسكريا من جيش الاحتلال، هبة أجبرت الادارة الأمريكية أن ترسل فريقا سياسيا، برئاسة دينس روس لاحتواء التطورات..

ودون اعادة لفتح ملف المواجهات المباشرة، لكن الدرس الأبرز الذي لا زال حاضرا في "الوجدان الفلسطيني" تلك المواجهة الكبرى التي أتت نتيجة قيام شارون بمحاولة لزيارة المسجد الأقصى، وايضا في شهر سبتمبر - أيلول عام 2000، بعد معركة قمة "كمب ديفيد" للخالد ياسر عرفات..

بدأت حرب عسكرية - سياسية شاملة بين شعب يدافع عن حق وكرامة وهدف، وجيش ودولة يبحثان قتل روح التحدي للفلسطيني ونشر روح اليأس والهزيمة كمقدمة لتمرير مشروع تهويدي حديث الطبعة..

معركة استمرت سنوات أثبت الفلسطيني خلالها أن قامته عالية عندما توحد الزعيم والقيادة فعلا وقولا مع روح التحدي والمواجهة، ومع أن "المؤامرة العامة آنذاك" فعلت كل ما يمكنها لقطع الطريق على المواجهة، لكن التصدي العام والشامل كان "سيد الموقف"، حتى وصلت المؤامرة المركبة من أطراف عدة لحصار الزعيم الخالد كمقدمة لتصفيته، وهو ما كان..

وبدأت الترتيبات الجديدة لـ"عهد جديد" يكسر روح التحدي والمواجهة، ولبحث "المسار الهادئ" تحت شعار "إنقاذ ما يمكن إنقاذه"، ما أدى لإشاعة جو "الانكسار والإستسلام"، بديلا للمواجهة والتحدي..

جبهة القدس والمقدسات، تمثل مؤشرا على "الجدية الوطنية" أو "البلادة السياسية"، فهي تملك من طاقة التحريض العام ما يفوق كل القضايا الوطنية الكبرى، حولها يكون الكل ملتفا، الا أن الأحداث الأخيرة وما قبلها أشارت أن "المواجهة الشاملة" لم تعد حاضرة كجزء من الفعل الفلسطيني العام، بل أن الفعل بداخل القدس يقتصر على أضعف الايمان، بالدعاء على المعتدين الغزاة..

معادلة القدس هي مفتاح المعادلة الرئيسية للمواجهة..فإن جاء الرد متخاذلا بليدا، فلا يتنظرن أحد، أن يكون هناك رد أشمل في أي قضية غيرها..والمؤشرات كانت واضحة منذ قيام أول حالة كيانية فلسطينية بعد عام 1994..

هبة النفق العامة كانت من القدس الى المناطق كافة، ثم مواجهات "اللقلق" الى أن بدأت المواجهة الوطنية الكبرى عام 2000، والتي يعتبرها البعض من إولي الأمر الراهنين "نكبة وكارثة سياسية"..دون إدراك أنها كانت فعل للمواجهة وليس بحثا عن مواجهة..

ولذا ما لم تكن القدس قادرة على إطلاق روح التحدي والمواجهة والفعل الكفاحي العام، لن تحرك غيرها من القضايا تلك "الروح الكامنة"، وذلك لن يكون دون أن تكون قيادة العمل الوطني العام مؤمنة بأن "المواجهة حق وطني"..ولذا كان منطقيا أن تستبيح دولة الكيان الأرض الفلسطينية والقيام بأكبر عملية تهويد واستيطان دون أن تجد "ردا موحدا شاملا" يكون "جدارا عازلا" أمام مشروعها العدواني، خاصة وأن الظروف الاقليمية والدولية لم تعد ذات ظروف "الخنوع العام" للولايات المتحدة في زمن الخالد ياسر عرفات..

هناك حالة نهوض قادمة تستوجب "الطلاق بالثلاثة" مع حالة "زواج البلادة السياسية – الانهزامية" التي سادت المشهد العام، رغم أن دولة الاحتلال شنت 3 حروب على قطاع غزة وارتكبت من "جرائم الحرب"، ما لم تستطع

تحمله نظريا مؤسسات دولية، فكان تقرير غولدستون وتلاه تقارير من منظمات لها قيمة قانونية فتحت الباب لارسال "دولة الكيان" برمتها الى قفص العدالة، لو كان هناك من يريد معاقبة المجرم دون أن يقود حربا، دون أن تتغبر يداه، مواجهة أنيقة جدا ولكنها فعالة جدا!

"البلادة السياسية" تتبدى في عدم رغبة القائمين على سلطة القرار العام بالذهاب الى المواجهة الشاملة في الضفة والقطاع ضد المشروع التهويدي - الاستيطاني الاستئصالي، وهو ما يمكن وصفه بالمقاومة المكلفة، لكنهم أيضا، لا يبحثون الذهاب الى "المواجهة الأنيقة" من خلال المؤسسات الدولية، بما تمتلك فلسطين من قرارات وتقارير كافية أن تعتقل دولة الكيان بكل رؤوسائها ومشروعها، وتفتح الباب واسعا عريضا لعبور سياسي فلسطيني جديد بدولة باتت حقا قائما ينتظر أن تعترف به قيادة شعب فلسطين..

كسر البلادة يبدأ بالايمان بالقدرة الكامنة للشعب الفلسطيني، بعيدا عن "المقاومة المسلحة بلاغيا ولغويا"..والفعل لا ينتظر من غير أهله فعلا، ومن ينتظر ذلك سينال "مشروعا إغاثيا" وليس مشروعا كفاحيا..

ملاحظة: هل من يستخف باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يمكنه أن يكون حريصا على أي مسألة وطنية أخرى..السؤال من وحي عدم عقد جلسة لها رغم الضرورة الكبرى!

تنويه خاص: ما حدث مع رحلة معلمي غزة الى الاردن مثل واحدة من مظاهر الاستخفاف بالانسان الفلسطيني..كيف يمكن تسفير ما يزيد على 100 معلم دون تنسيق كاف..تبريرات الجهة الفلسطينية المعنية تستوجب الحساب العسير لسخافتها!

"لجنة حكماء" لردع طرفي "التقاسم" و"الانفصال"!

كتب حسن عصفور/ سارعت دولة الكيان الاسرائيلي من وتيرة الكشف عما يدور بينها وبين "قطبي التقاسم والانفصال" في بقايا الوطن"، من مفاوضات أو اتصالات ، اشارت فيها الى "الثمن المدفوع منها والمقبوض منهما"، جوهره البحث عن "تحسين مستوى الحال" هنا وهناك، مع تشديد "شروطها الخاصة" على فريق "التقاسم الوظيفي"، وربطت "الثمن المدفوع مقابل تنازلات سياسية"، ابرزها القيود على الحركة السياسية الفلسطينية، وهي الصفقة التي اشار لها صائب عريقات قبل اسابيع، عندما أكد أن "القيادة الرسمية" ستمنح حكومة اسرائيل "مهلة الى نهاية العام"..

والكارثة، لا تقف عند حدود كشف حكومة نتنياهو لمفاوضاتها مع طرفي الأزمة الوطنية الكبرى في فلسطين، بل أن طرف "التقاسم الوظيفي" صمت صمتا مطبقا على ما نشر من "مفاوضات سرية"، فيما تعلن قيادات حمساوية، وبفخر غير مسبوق، انها على اتصال مع حكومة الكيان للتوصل لاتفاق جديد، مفاوضات غير مباشرة لكنها ترمي لتحقيق المعادلة السياسية الجديدة التي تريدها تل ابيب "التنمية مقابل الأمن"، كخطوة على طريق الانفصال من الباب التركي..

بالتأكيد، لم تكن الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، ستكشف عن تلك المفاوضات - الاتصالات الإ لإشاعة "جو من الاحباط السياسي" داخل أوساط الشعب الفلسطيني، وتعري أن من يدعي الحديث باسم فلسطين القضية والشعب ليس سوى باحث عن مصالحه الخاصة، دون حساب لمعارضة او رفض لما يفعل، مستغلا كل منهما، واقع الانقسام وما أحدثه من شرخ عميق في البناء السياسي الفلسطيني، وضعف شديد لقوى الرفض للمسارين التفاوضيين، وتحكم كل فريق من قطبي الأزمة بأدوات الواقع، سواء باسم الشرعية الرسمية وآلياتها، أو باسم القوة الأمنية الغاشمة لمطاردة من لا يقبل مساري التفاوض التقاسمي - الانفصالي..

ولعل ما حدث مؤخرا من "إنقلاب قانوني - سياسي" سريع في اللجنة التنفيذية، كان محاولة لجس نبض المعارضة السياسية وقدرتها على التحرك فيما لو إصطدمت بما تبحث عنه فرقة "التقاسم الوظيفي"، وقد حصلت على ما تريد من قياس حقيقة الغضب المتوقع وحدوده الضعيفة جدا، بل أن قوى مفترض انها ضمن "تيار اليسار الفلسطيني" لم تنطق بكلمة واحدة على "الانقلاب الهادئ" في تنفيذية منظمة التحرير..

وفي قطاع غزة، تم تسريب المعلومات عن مفاوضات بعض حماس ودولة الكيان من أجل عقد "صفقة تاريخية"، تؤدي لتعزيز سيطرة حكم حماس على القطاع مقابل أن تعيش في أمن خاص وتحت "مظلةالانقسام " وحاملا "راية الانفصال"، ورغم مخاطر ما يحدث على القضية الوطنية، فلم يحدث "غضبا وطنيا حقيقيا" للتصدي لذلك الشق من "المؤامرة" التي تحاك، لاكمال الشق الآخر في الضفة الغربية..

صحيح هناك قوى وشخصيات أعلنت "رفضها" لشقي "المؤامرة السياسية" على القضية الوطنية، ولكنه رفض خجول جدا، لا يمثل "قبضة فولاذية" تجبر طرفي "المؤامرة" على أخذ قوة "المعارضة" بالحسبان، أو التراجع السريع عما ذهبا اليه، وبالتأكيد ظروف الانقسام وزيادة وتيرة الارهاب الأمني، وضعف البعض أمام "مزايا مالية - وظيفية حاصة" لعب دورا في أن تظهر "المعارضة السياسية" بما ظهرت عليه من وهن وانهاك، لم يمثل عقبة أمام فريقي" التقاسم والانفصال"..

ولكن، ذلك الوهن والإنهاك الذي اتسمت به ردود الفعل على ما يحدث "عالمكشوف"، وبلا أي "ارتعاش" ممن هما متورطين، بإمكانه أن يتحول الى طاقة حيوية جديدة، لو رفع البعض "القبضة السياسية الفولاذية" في وجه طرفي المؤامرة السياسية الكبرى، وخاصة أن مخزون الإحتقان السياسي عند الشعب الفلسطيني وصل الى النقطة الحرجة، والتي عندها لا يمكن لأي كان التحمل، وسيكون الانفجار مدويا لحمل راية الوطن، في مواجهة اصحاب

المشاريع الخاصة، ولكن لحظة الانفجار تنتظر من يقف بصلابة أمام المشهد الانحداري وليعلن ان "كفى"!

المسألة تحتاج الى مبادرة سياسية انقلابية على المؤامرة، والمسارعة الى اطلاق نداء من أجل اعلان "نواة جبهة المقاومة الشعبية الوطنية لرفض المؤامرة وتصفية المشروع الوطني"، مبادرة يطلقها "شيوخ الحركة الوطنية الفلسطينية" في فتح والفصائل والشخصيات العامة، "نداء الوطن"، ومن أجل ذلك يمكن البدء بتشكيل "لجنة حكماء" تضع الرؤية لحماية المشروع الوطني، وآلية التصدي والمواجهة لها، كونها السبيل الوحيد لاستنهاض القوى كافة، وتفجير مخزون الحقد السياسي الشعبي على "المؤامرة" التي تدور علانية..

هناك شخصيات مركزية من "عموم الفصائل" وشخصيات ومؤسسات تعلم يقينا، أن كل يوم يمر بلا ردة فعل يقرب "المؤامرة" من النجاح، وهو ما يحملها في هذه المرحلة مسؤولية تاريخية للمواجهة والتصدي، ولتبادر في لم الشمل الوطني من أجل "حماية المشروع وتجديده"..فلم يعد هناك خيار غير الخيار، لأن فريقي "التقاسم والانفصال" ومعهما دولة الكيان أخذوا في مسارعة خطاهم قبل "فوات الآوان"، وقبل حدوث مفاجأة "صحوة الغضب"..

الصراع على الوقت هو الرهان لقبر التآمر العلني.. و"الخجل السياسي" بأي ذريعة كانت ليس سوى مشاركة عملية في تنفيذ مؤامرة "التقاسم الوظيفي والانفصال "..

من يطلق النداء ومن يرفع "القبضة الفولاذية".. هل من يقف ويتحدى. تلك هي المسألة!

ملاحظة: الكشف عن وجود رواتب مؤسسات موازية للوزارات راتبهم أضعاف أضعاف نظرائهم يمكن اعتبارها "جريمة فساد"..التقرير مرفوع الى رئيس هيئة مكافحة الفساد لو أراد "صيدا دسما" للتحرك!

تنويه خاص: موقف الرئيس الأميركي بأن حل الأزمة السورية يتطلب مشاركة روسيا وايران يمكن اعتباره "انقلابا سياسيا هاما جدا"..الأيام حبلى بالكثير من المفاجآت..الدور والباقي على أهل فلسطين!

مفاوضات في غياب "الشرعية" "غير شرعية"!

كتب حسن عصفور/ فجأة قامت حكومة دولة الكيان الاسرائيلي بتسريب أخبار عن "اجراء مفاوضات" بين ممثلين عنها ومندوب للرئيس محمود عباس، بالتوازي مع اطلاقها معلومات عن وجود "قناة تفاوضية" مع حركة حماس عبر "الوسطاء المفضليين لهما تركيا وقطر"، من أجل بلورة

اتفاق خاص" بالمشهد السياسي القادم لقطاع غزة..

الاعلام الاسرائيلي يعلم تماما، أن الكشف عما يدور من "خلف الأبواب" يفتح الباب واسعا أمام "جدل سياسي" فلسطيني خلافي كبير، نظرا لرفض شعبي عام لأي مظهر تفاوضي في ظل الواقع القائم، وبعد أن تم تجريب كل ما يمكن تجريبه من التفاوض منذ عام 1993 والنتيجة باتت واضحة..

الملفت، أن أي من الحركتين لم تنف ما تم تسريبه إعلاميا، ولكنهما إتجها لفتح باب التشكيك بالآخر، وشن حرب اعلامية تصل الى حدود "غير مقبولة"، مع تجاهل كلي لما يقوم به، وكأن أهل فلسطين باتوا بلا سمع أو بصر أو بصيرة..

حالة من الاستهبال السياسي تعاملت كل من فتح وحماس بعد الكشف عما يحدث من "مفاوضات" مع حكومة نتنياهو..

منذ أشهر و"الشرعية الفلسطينية" بإطرها التنفيذية والمجلس المركزي قررت، ردا على سياسة دولة الكيان وقف التفاوض معها، حتى تعود الى رشدها بوقف الاستيطان واطلاق سراح الأسرى المتفق اطلاق سراحهم، وأن

ما سيكون لاحقا ليس "مفاوضات تقليدية" ، بل من أجل مسار لتنفيذ المتفق عليه نحو تطبيق قرارات الشرعية الدولية، لأن كل ما يمكن التفاوض عليه قد حدث، مع تفضيل الرئيس عباس وفريقه الخاص الذهاب الى مجلس الأمن من أجل عرض "مشروع فرنسي" لانهاء الاحتلال في زمن معلوم، دون ربطه بقرار الإمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين..

فيما حركة حماس تحاول دوما أن تظهر وكأنها "حركة طهرانية" ضد المفاوضات مع الكيان، وأنها ستنتزع كل "الحقوق بالقوة القهرية"، وتتعامل سياسيا مع الجميع وكأنهم جمع بلا وعي ولا عقل..والحق أنها تمارس درجة من أعلى درجات "البلادة السياسية" عندما يتعلق الأمر بالمسألة التفاوضية مع الكيان، مع أن رأسها في قطاع غزة تقدم عشية عيد الفطر بمجموعة من "البشائر" التي ستنهي حصار غزة وتفتح لهم باب "المن والسلوى" في قادم الأيام.. دون أن يشرح طريق الجنة المنتظرة لأهل غزة الصابرين الصامدين على كوارث بلا حصر، هل هو طريق الكلام أم طريق الرصاص..

وبعيدا عما يقوله كل طرف منهما على الآخر، فهما يتصرفان دون أي أساس شرعي لما يقومان به، فالرئيس عباس وفريقه، بكسر القرارات الوطنية ومواقف الإطر الرسمية يمثل بما يفعله اعتداءا صارخا على "الشرعية الفلسطينية"، ما يفتح الباب للنيل منها والتشكيك بها لحسابات "غير وطنية"، بل أنها تشكل رسالة للكيان والعالم أنه لم يعد هناك حضور للشرعية الا ما تقرره "الرئاسة وفريقها الخاص جدا"..

بينما حركة حماس وهي التي تبحث قيام "كينونة خاصة" لها في قطاع غزة الى حين "الفرج الإلهي" بهزيمة الأعداء، تتفاوض دون أي اعتراف بأي مظهر من مظاهر "الشرعية الوطنية" لا إطرا رسمية ولا "فصائل شريكة"، تتفاوض بالواسطة دون أن تحسب حسابا لأي حضور فلسطيني، مهما كان الإسم والمسمى..

ودون الخوض في مخاطر التفاوض مع دولة الكيان وأنها سياسة عقيمة لا فائدة منها، ولن تمنح الفلسطيني أي من حقوقه، وأنها طريق سريع لتدمير المكتسبات الفلسطينية من خلال "الشرعية الدولية"، الا أن الجوهري فيها، أن حماس والرئاسة الفلسطينية وفريقها يكرسان عمليا سياسية ضرب " الشرعية الوطنية" و"التمثيل الفلسطيني"، وفتح المجال للمشروع الاحتلالي القديم الجديد، الذي عاد بقوة للمشهد، "تقاسم الضفة وظيفيا" و"كيان استقلالي محدود في قطاع غزة"، مشروع أشار له قبل أسابيع رئيس وزراء الكيان الأسبق يهود براك، وتحدث بجزء منه الجنرال الاسرائيلي المتقاعد "غيورا آيلند" مهندس الانفصال الحديث لقطاع غزة..

ضرب "الشرعية الفلسطينية" إطرا وتمثيلا وحضورا كان هدفا من أبرز الأهداف لدولة الكيان، وهي تعلم يقينا ان حضور "الشرعية الوطنية" الفلسطينية مهما أصابها "الهزل والضعف"، لكنها تشكل السلاح السحري للشعب الفلسطيني لاستمرار مقاومته وفعله لتحقيق أهدافه المشروعة والتي إكتسبت "شرعية قانونية" من خلال قرار الأمم المتحدة عام 2012 بالاعتراف بفلسطين كدولة عضو مراقب..

دولة الكيان أيضا، تعمل ومن خلال اعادة مسرح التفاوض مع طرفين في فلسطين، على أن تلجم حركة التفاعل الدولية ضد سياسة اسرائيل، والتي لم يعد بالامكان الصمت عليها، وبدأت تتحرك من أجل تطويقها من خلال قرار في مجلس الأمن، يمثل في جوهرة "سرقة لقرار 19/ 67 الخاص بدولة فلسطين، الا أنه يواجه مشروع اسرائيل في "التقاسم والتقسيم" للضفة والقطاع..

وبالتأكيد، فإن حكومة نتنياهو تعمل على استغلال "مسرحيتها السياسية الجديدة" لمواجهة الحركة الدولية لمقاطعتها..

سلوك حماس والرئاسة الفلسطينية وفريقها الخاص، يشكلان "خطرا سياسيا" مباشرا يجب التصدي له والعمل على أن لا يصبح "قدرا سياسيا"، وكل

عوامل القوة متوفرة في الضفة والقطاع وما هو منتظر ليس سوى "انتفاضة ذاتية" من كل الرافضين لذلك النهج الكارثي..دون الاكتفاء بتصريح أو بيان و"كفى الوطن والقضية أهلها فلسطين شر القتال"..بل يجب القول "وجب القتال"!

ملاحظة: من يقرأ بيانات الفصائل والأسماء المحبة للحكي والرغي حول ان "القدس والأقصى خط أحمر" يشعر وكأن "الزلزال قادم لا محالة"..ولكن لحظات ويدرك الانسان " أنه زبد ذهب جفاءا وما سيمكث لينفع الناس لم يأت بعد"!

تنويه خاص: كيري الى المنطقة دون المرور على تل أبيب..خبر قد يبدو عادي جدا لكنه بالتأكيد ليس كذلك لأنه يظهر أن ما بينهما ما "صنع الاتفاق"..يا ريت فريقي التفاوض يدركون..لكن من وين يأتي الادراك!